**مركز البحوث والدراسات**

**CENTER FOR POLITICAL RESEARCH AND STUDIES**

**سلسلة بحوث سياسية**

**د. محمد أحمد علي مفتي**

**أستاذ مشارك**

**قسم العلوم السياسية**

**كلية العلوم الإدارية**

**جامعة الملك سعود**

## مقدمة

يُعتبر عِلم السياسة أحد العلوم الحديثة نسبيًّا في الجامعات العربية، فرغم أن تدريس عِلم السياسة قد بدأ في الجامعات الأوروبيَّة والأمريكية، كعِلْم مُستقِل له تقاليده المُميزة، مع أواخر القرن التاسع عشر، إلا أنَّ هذا العلم لم يَدخُل معظمَ الجامعات العربية إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبًا، باستثناء إدخال تدريس "العلوم السياسية" في جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليًّا) عام 1937م([[1]](#footnote-1))؛ ذلك أن مُعظم الدول العربيَّة استقلَّ في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واتَّجه معظمها إلى تطوير جامعات وطنية اتَّجهَت بدورها إلى استكمال مختلف التخصُّصات الأكاديمية بها تدريجيًّا، ومنها "علم السياسة"، ومن ثم فإن تأخُّر دخول علم السياسة في الجامعات العربية يعودُ إلى أن تلك الجامعات ذاتها لم تنشأ إلا في مرحلة مُتأخِّرة من تطور الجامعات في العالم، ونظرًا لأن علم السياسة يَختلِط بعديد من العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، كعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والقانون، والإدارة العامة، فإن علم السياسة لم تُفرَد له أقسام مستقلة إلا مراحل مُتأخِّرة من تطور الجامعات العربية، ومن الثابت أن علم السياسة في معظم الجامعات العربية أُلحِق في البداية بتخصص آخر ثم انفصل عنه فيما بعد، ولذلك نجد أنه في عام 1975م لم تكن هناك إلا تِسْع أقسام مُستقلة لعلم السياسة في أربعين جامعة عربيَّة، أما في باقي الجامعات العربية فقد ألحق عِلم السياسة بأقسام أخرى أو لم يَدخُل بها علم السياسة أصلاً، ثم سرعان ما تطوَّر عِلم السياسة كتخصُّص مُستقلٍّ بالجامعات العربية؛ بحيث أن معظم الجامعات العربية حاليًّا يوجد بها قِسم مستقل لعلم السياسة، باستثناء الجامعات ذات الطابع التكنولوجي البحْت، أو الجامعات ذات الطابع الخاص([[2]](#footnote-2))، وتُجسِّد حالة عِلم السياسة في جامعة الملك سعود (الرياض سابقًا)، الملامح الرئيسيَّة لنشأة وتطوُّر مناهج دراسة عِلم السياسة في الجامعات العربية، كما أنها توضِّح القضايا التي يُواجِهها تدريس عِلم السياسة في بيئة إسلامية.

ويُركِّز هذا البحث على دراسة نشأة وتطور تدريس علم السياسة بجامعة الملك سعود، باعتبارها أقدم الجامعات السعودية فقد نشأت تلك الجامعة عام 1957م، كما أنها تمتَّعت بقصب السبق في إدخال دراسة علم السياسة في مناهِجها، ويُحاول البحث أن يوضِّح الظروف التي تبلوَرَ فيها عِلم السياسة في تلك الجامعة وتطوُّره، والمناهج الفكرية المسيطِرة على تدريس هذا العلم في الجامعة مُحاولاً استخلاص بعض النتائج النظرية العامة التي يُمكِن الاستفادة منها في فهم عملية تدريس علم السياسة، مع التركيز على دراسة أوضاع الطلاب وهيئات التدريس في ميدان علم السياسة مقارنًا ذلك كله - كلما أمكَنَ - بالأوضاع المُماثلة في بعض الجامعات العربية.

ويَنطلِق هذا البحثُ من فرضيَّة أساسية وهي أن لكل علم خصوصيَّة مُعيَّنة ترتبِط بالبيئة الاجتماعية التي ينشأ وينمو فيها، ومِن ثَمَّ يُحاول هذا البحث أن يَستكشِف إلى أي حدٍّ اكتسب علمُ السياسة في جامعة الملك سعود خصوصيَّات مُعيَّنة نابعة من البيئة التي نشأ فيها، وما هي المشكلات الأساسية التي تُواجِه تطوُّر هذا العلم في المستقبل؟

وتوجد بالمملكة العربية السعودية حاليًّا سبع جامعات، بيد أن علم السياسة لا يدرَّس في أقسام مستقلة إلا في جامعتَين هما جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، باعتبار أن الجامعات الأخرى تُركِّز إما على دراسة العلوم البحتة والتكنولوجيا (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل)، أو أنها تركِّز على الدراسات الإسلامية البحتة (جامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

## نشأة وتطوُّر علم السياسة في جامعة الملك سعود:

حينما أنشأت جامعة الملك سعود سنة 1957م لم يكن علم السياسة من بين التخصُّصات التي بدأت بها الجامعة، ولكن هذا التخصُّص ما لبِث أن أدخل مع إنشاء كلية التجارة (العلوم الإدارية حاليًّا) عام 1379/ 1380هـ (1959/1960م)، وذلك حينما تضمَّنت تلك الكلية شُعبة الاقتصاد والعلوم السياسية التي ضمَّت قسمين هما قسم الاقتصاد وقسم العلوم السياسيَّة.

ويلاحظ ابتداءً أن مصطلح "العلوم السياسية" قد استخدم للدَّلالة على التخصُّص وعلى القسم في آن واحد، وربما كان ذلك تأثُّرا بشيوع استعمال هذا المصطلح في الجامعات العربية ولسهولة النُّطق اللغوي للمصطلح، ومن المعروف أن مصطلح (العلوم السياسية) مُشتقٌّ من التقاليد الفرنسية وهي التقاليد التي أثَّرت في إدخال علم السياسة في بعض الجامعات العربية في فترة ما بين الحربين العالميتَين.

على أي حال، فإنه في عام 1392هـ (1972م) انفصل قسم العلوم السياسية في قسم مستقل باسم "شعبة الدراسات السياسية والدولية"، وذلك بناءً على قرار مجلس كلية التجارة الصادر في 9ربيع الآخر 1398هـ الموافق 22 مايو 1972م؛ فقد قرَّرت الكلية فصل القسم عن قسم الاقتصاد ليُصبح شُعبةً مُستقلة تمنَح درجة مُستقلة، بالإضافة إلى تغيير اسمه إلى "شعبة الدراسات السياسية والدولية".

والواقع أن هذا التطور قد انطوى على شقين مُتعارضَين، الأول هو فصل علم السياسة في شعبة مُستقلة يتخصَّص فيها الطالب منذ السنة الثانية لدراسته، ولا شك أن هذا التطور كان تطورًا إيجابيًّا يحمل معنى المزيد من التخصُّص والتعمُّق.

لكن من ناحية أخرى، فقد تغيَّر اسم القِسم من قسم "العلوم السياسية" إلى قسم "الدراسات السياسية والدولية"، فنحن إذًا بصدد "دراسات" وليس "علوم"، وهو أمر يُناقِض الاتجاه نحو المزيد من العلمية والتعميق، فضلاً عن أن إضافة كلمة الدولية إلى اسم القِسم لا يُضيف كثيرًا؛ إذ إن الدراسات الدولية هي جزء من الدراسات السياسية، ولم يَفُت هذا الأمر بعض القائمين على إدارة العملية التعليمية في الجامعة، فقد اعترض البعض على مُسمَّى "شُعبة الدراسات السياسية والدولية" وبنوا اعتراضَهم على عدة أسس لعلَّ أهمها ما أكَّده بعضهم وهو أن الاتجاه السائد في الجامعات هو وجود تخصُّص "العلوم السياسية"، وتُعتبَر العلاقات أو الدراسات الدولية فرعًا من هذا الموضوع الأهمِّ، هذا فضلاً عن أنه من غير المقبول خلْق تخصُّصات فرعية دقيقة (كالدراسات الدولية) في مرحلة البكالوريوس([[3]](#footnote-3)).

ومِن الغريب أن غير المتخصِّصين في العلوم السياسية من أعضاء مجلس الكلية هم الذين دافَعوا عن إبقاء مسمى "قسم العلوم السياسية" بينما أيَّد التحوُّل نحو مسمى "شعبة الدراسات السياسية والدولية" أساتذة العلوم السياسية بالكلية.

لم يَصمد مسمى "شعبة الدراسات السياسية والدولية" طويلاً أمام الانتقادات التي وجِّهت إليه، وسرعان ما ألغي هذا الاسم سنة 1398هـ (1978م)، وعاد اسم "قِسم العلوم السياسية" وهو الاسم الذي ما زال مُستخدمًا حتى الآن.

ويَنبغي أن نُميِّز بين هذا التطور التنظيمي لعلم السياسة في جامعة الملك سعود، وتطوُّر منهجية تدريس علم السياسة، فمنذ إدخال تخصص العلوم السياسية في الجامعة حتى الآن تم إدخال أربع منهجيات مُتعاقبة زمنيًّا، كما هو موضَّح بالجدول رقم (1).

**الجدول رقم (1)**

**تطور الوضْع التنظيمي والمنهجي لعلم السياسة بجامعة الملك سعود**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الوضع التنظيمي | السنَة | الوضْع المنهجي | السنَة |
| 1- قِسم الاقتصاد والعلوم السياسية  2- شُعبة الدراسات السياسية والدولية  3- قسم العلوم السياسية | 1379 (1959م)  1392 (1972م)  1398 (1978م) | 1- المنهجية الأولى  2- المنهجية الثانية  3- المنهجية الثالثة  4- المنهجية الرابعة | 1389هـ (1969م).  1394هـ (1974م)  1400هـ (1980م)  1405هـ (1985م) |

فقد أدخلتُ المنهجيَّة الأولى لدراسة عِلم السياسة سنة 1389هـ (1969م) وهي المنهجية التي استمرَّت حتى 1394هـ (1974م)، وبموجَب تلك المنهجية كان الطالب يدرس مواد معيَّنة كمبادئ السياسة، ونظام الحكم والإدارة في الإسلام، والنظم الدبلوماسية والقنصلية، والعلاقات الدوليَّة والتنظيمات الدولية والإقليمية([[4]](#footnote-4))، ومع استِحداث شُعبة الدراسات السياسية والدولية سنة 1392هـ (1972م) تمَّ إدخال المنهجيَّة الثانية اعتبارًا من العام الجامعة 1394/1395هـ (1974- 1975م)، ويمكن القول: إنه في تلك السنَة بدأت دراسة علم السياسة كتخصُّص أكاديمي مُنفصِل عن باقي التخصُّصات، وفي إطار هذه المنهجية كان الطالب يدرس مجموعة من المواد الدراسية على أساس نظام الفصل الدراسي الواحد، وكانت المواد الدراسية كلها إجبارية؛ إذ لم يكن نظام الساعات قد أدخل بعد في الجامعة، حيث لم يبدأ هذا النِّظام إلا مع إدخال المنهجية الثالثة.

ويُمكن أن نُقارِن المنهجيات الثلاث من حيث الأبعاد التالية:

- نِسبة المواد الإجبارية إلى إجماليِّ المواد المطلوب دراستها.

- مدى التركيز على تخصُّص علم السياسة من بين المواد المطلوب دراستها.

- مدى التركيز على تخصصات معينة في ميدان العلوم السياسية (العلاقات الدولية، والفكر السياسي... إلخ).

- نسبة المواد الإسلامية من بين مواد التخصُّص المعروضة، (ويوضِّح الجدول رقم 2 المواد وفقًا للمنهجيات المختلفة).

**المنهجيات الأربعة لتدريس علم السياسة بجامعة الملك سعود**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| المنهجية الأولى | المنهجية الثانية | المنهجية الثالثة | | المنهجية الرابعة | |
| **مواد إجبارية** | **مواد اختيارية** | **مواد إجبارية** | **مواد اختيارية** |
| السنة الثالثة:  - الاقتصاد الاجتماعي - والتشريع العمالي.  - منهج البحث العلمي.  - الاقتصاد.  - المالية العامة والتشريع المالي.  - القانون التجاري.  - التاريخ الاقتصادي.  - الاقتصاد التطبيقي.  - القانون الدولي الخاص.  - أنظمة الدبلوماسية والقنصلية.  - نظام الحكم والإدارة في الإسلام.  - التأمين.  السنة الرابعة:  - العلاقات السياسية والدولية.  - التنظيمات الدولية والإقليمية.  - العلاقات الاقتصادية والدولية.  - التخطيط والتنمية الاقتصادية.  - الاقتصاد الزراعي والصناعي.  - علم السياسة.  - تطور الفكر الاقتصادي.  - الجغرافيا السياسية.  - الفكر الاقتصادي في الإسلام.  - اقتصاديات البترول.  الإحصاء. | **السنة الثانية:**  - القانون الدولي العام.  - النقود والبنوك والتجارة الدولية.  - النظم الاقتصادية المقارنة.  - الإدارة العامة والتنظيم الإداري في المملكة.  - اللغة الأجنبية.  - النظرية السياسية.  - التاريخ السياسي للمملكة.  **السنة الثالثة:**  - العلاقات الدولية (1).  - النظم الدبلوماسية.  - تاريخ أوروبا الدبلوماسي (1).  - الأنظمة السياسية المقارنة.  - تطور الفكر السياسي.  التنظيم الدولي (1).  - منهج البحث العلمي.  - اللغة الأجنبية.  - اقتصاديات المملكة.  - نظام الحكم والإدارة في الإسلام.  **السنة الرابعة:**  - العلاقات الدولية (2).  - مشاكل العالم الإسلامي والعربي.  - القانون الدولي الخاص.  - تاريخ أوروبا الدبلوماسي (2).  - التنظيم الدولي (2).  - القضاء الدولي.  - اللغة الأجنبية.  - التاريخ السياسي للخليج. | - مبادئ السياسة.  - أنظمة سياسية مقارنة.  - الفكر السياسي الغربي.  - تطور السياسة الدولية.  - النظرية العامة للعلاقات الدولية.  - أصول الدبلوماسية الحديثة.  - التطور السياسي للمملكة.  - نظام الحكم والفكر السياسي الإسلامي.  - الإنماء السياسي في العالم الثالث.  - النظرية السياسية التحليلية.  - حكومات وسياسات الشرق الأوسط.  - السياسة الخارجية المقارنة.  - التنظيم الإقليمي.  - التنظيم الدولي.  - التطور السياسي لدول الخليج وجنوب الجزيرة العربية.  - دراسة متخصصة في القضية الفلسطينية.  - مشروع بحث.  - اقتصاديات المملكة.  - قانون دولي عام (1).  - مبادئ المالية العامة.  - قانون دولي خاص. | - قانون دولي عام (2).  - العلاقات الدولية العربية.  - دراسات سياسية إقليمية (إفريقيا).  - موضوعات سياسية مختارة باللغة الإنجليزية.  - المشكلات الدولية الراهنة.  - السياسة الخارجية للمملكة.  - حلقة دراسية في دبلوماسية الطاقة.  - دراسات سياسية إقليمية (أمريكا الشمالي). | - مبادئ السياسة.  - أنظمة سياسية مقارنة.  - الفكر السياسي الغربي (1).  - مقدمة في العلاقات الدولية.  - تطور السياسة الدولية.  - الدبلوماسية الحديثة.  - التطور السياسي للمملكة.  - الفكر السياسي الإسلامي.  - مناهج وطرق البحث.  - التنمية السياسية في الدول النامية.  - الفكر السياسي الغربي (2).  - النظرية السياسية التحليلية.  - التنظيم الدولي.  - حكومات وسياسات الشرق الأوسط.  - نظام الحكم في الإسلام.  - السياسة الخارجية المقارنة.  - المشكلات الدولية المعاصرة.  - السياسة الخارجية للمملكة.  - التطور السياسي لدول الخليج والجزيرة العربية.  - دراسة متخصصة في القضية الفلسطينية.  - مشروع بحث.  - مبادئ الإدارة العامة.  - التنظيم الإداري للمملكة.  - مبادئ الاقتصاد (2).  - تطور الفكر الاقتصادي.  - نظام مجلس الوزراء في المملكة.  - القانون الدولي (1). | - تطور السياسة الدولية الإسلامية.  - حلقة دراسية في دبلوماسية الطاقة ومستقبلها.  - العلاقات الدولية العربية.  - السياسات الاقتصادية الدولية.  - نظرية العلاقات الدولية في الإسلام.  - التنظيم الإقليمي.  - دراسات سياسية إقليمية مختارة.  - القانون التجاري.  - القانون الإداري.  - القانون الدولي (2).  - القانون الدولي الخاص.  - اقتصاديات نقود وبنوك.  - مبادئ المالية العامة.  - نظم اقتصادية مقارنة.  - الاقتصاد العربي السعودي.  - الإدارة المحلية.  - القيادة الإدارية.  - إدارة المؤسسات العامة.  - الميزانية العامة. |

بالنسبة للمنهجية الأولى كان الطالب يَدرُس كل المواد بصفة إجبارية، وفي السنة الثالثة كان الطالب يدرس 11 مادة منها مادتان فقط في علم السياسة بنسبة 18% من الموادِّ، أمَّا في السنَة الرابعة فكان الطالب يَدرُس 11 مادة أيضًا منها 3 مواد فقط في علم السياسة بنسبة 27% من المواد المدروسة، فكان الطالب المُتخصِّص في الاقتصاد والعلوم السياسية، إذًا لا يَدرُس أكثر من 23% من مواد التخصُّص في العلوم السياسية والباقي في تخصُّصات أخرى أغلبُها ذات طابع اقتصادي، ويلاحظ أيضًا أن ثلاثًا من مواد العلوم السياسية المشار إليها كانت تقع في حقلِ العلاقات الدوليَّة بالإضافة إلى مبادئ عِلْم السياسة ونظام الحكم والإدارة في الإسلام، الذي نلاحظ أنه كان المادة الوحيدة التي خُصِّص لها ساعة واحدة من جميع المواد المدروسة بالتخصُّص (عدا مادة النظم الدبلوماسي والقنصلية)([[5]](#footnote-5)).

بالنسبة للمنهجيَّة الثانية كان الطالب يَدرُس السنَة الأولى كسنة دراسيَّة عامة، ثم يتخصَّص في شعبة الدراسات السياسية والدولية في السنَة الثانية حتى السنة الرابعة، وكان الطالب يدرس كل المواد بصفَة إجبارية أيضًا، وكان الطالب يَدرُس مبادئ علم السياسة في السنَة الأولى، وفي السنة الثانية كان الطالب يدرس موادَّ دراسية منها مادتان في علم السياسة بنسبة 25% من المواد المدروسة، أما في السنة الثالثة، فإن الطالب يدرس 11 مادة منها 7 مواد في ميدان علم السياسة بنسبة 64% تقريبًا من إجمالي الساعات المدروسة، وفي السنَة الرابعة كان الطالب يدرس 8 مواد منها خمس مواد في مجال العلوم السياسية بنسبة 63% من المواد المَدروسة.

ويُلاحَظ أنه كاستمرار منطقي لمُسمَّى الشُّعبة (الدراسات السياسية والدولية) فإن حقل العلاقات الدولية كان مُهيمنًا بشكل واضح على منهجية الشُّعبة، فمِن بين 15 مادةً كان الطالب يَدرُسها في السنوات الثلاث في علم السياسة كان منها 8 مواد في محيط العلاقات الدولية بنسبة 53% من المواد المَدروسة، ولم يكن هناك حقل آخَر يقترب ولو نسبيًّا من هذا المعدل (راجع الجدول رقم 2 للتعرف على مواد العلاقات الدولية المشار إليها)، كذلك، فقد اقتصر الأمر على تدريس مُقرَّر إسلامي واحد هو نظام الحكم والإدارة في الإسلام كما كان الحال عليه في المنهجية الأولى، ولكن ارتفع عدد الساعات المُخصَّصة له من ساعة واحدة أسبوعيًّا إلى ساعتين.

من الواضح إذًا أن هناك تحيُّزًا في دراسة علم السياسة نحو التأكيد على العلاقات الدولية على حساب الفروع الأخرى لعِلم السياسة، وهذا التحيُّز يتَّسق مع الاسم الذي أطلق على الشعبة (شعبة الدراسات السياسية والدولية)، ومن الواضح أيضًا أن القائمين على تدريس علم السياسة في جامعة الملك سعود في تلك المرحلة كانوا أميَلَ إلى التركيز على العلاقات الدولية من أي من الفروع الأخرى لعِلم السياسة، ويُلاحَظ أخيرًا أنه من بين كل المواد المعروضة في ميدان العلوم السياسية لم يكن من بينها سوى مادة واحدة في الدراسات الإسلامية هي مادة نظام الحكم والإدارة في الإسلام([[6]](#footnote-6)).

استمرَّت هذه المنهجية حتى إدخال المنهجية الثالثة سنة 1400هـ (1980م)، وهي المنهجيَّة التي استمرَّت حتى سنة 1405هـ (1985م)، وجاء ذلك في سياق تغيير جذري في عملية تدريس علم السياسة في الجامعة، فقد سبق ذلك - كما رأينا - العودة إلى مُسمَّى "قسم العلوم السياسية"، كذلك تمَّ إدخال نظام الساعات الدراسية بحيث أصبح الطالب يُحدِّد العبْء الدراسيَّ الذي يستطيع تحمُّله، وأصبح يدرُس موادَّ إجباريةً، ويختار من بين عدد مِن الموادِّ الاختيارية عددًا آخر من المواد، كذلك فقد زاد عدد المواد الدراسية المعروضة، واستُحدثت موادُّ جديدة.

بصفة عامَّة، فقد انقسَمتِ المنهجيَّة الثالثة إلى شقٍّ إجباري وشق اختياري، وكان الشق الإجباري يتضمن 31 مادة، بينما تَضمَّن الشق الاختياري 8 مواد يَختار الطالب من بينها 4 مواد، من الواضح إذًا أن الشق الإجباري في تلك المنهجية كان يُشكِّل 84% من المواد المَطلوب دراستها، معنى ذلك أن الجزء الأساسي من تلك المنهجية ما زال موادَّ إجباريةً كما كان الحال في المنهجيتَين السابقتين.

من ناحية أخرى، فإن 24 مادة من بين المواد التسع والعشرين المعروضة (سواء كانت إجبارية أم اختيارية) كانت في ميدان العلوم السياسية وذلك بنسبة 83%، ولا شكَّ أن هذه الزيادة تُشكِّل طفرةً واضحةً في نسبة مُقرَّرات العلوم السياسية من بين المواد المعروضة، وذلك بالمقارنة بالمنهجيتين الأولى والثانية.

أما بالنسبة للحقول فقد استمرَّ تقليد طغيان حقل العلاقات الدولية؛ إذ إن موادَّ العلاقات الدولية كانت تُشكِّل 41% من مواد العلوم السياسية الإجبارية، وحوالي 72% من موادِّ العلوم السياسية الاختيارية وذلك بمتوسِّط كلي قدره 50% من مواد العلوم السياسية المعروضَة.

وأخيرًا، فقد استمرَّ التقليد الذي أرستْه المنهجيتان الأولى والثانية، والمتمثِّل في الاقتصار على مادة إسلاميَّة واحدة من بين مواد المنهجيَّة وهي مادة "نظام الحكم والفِكر السياسي الإسلامي"، وهي تُقابِل مادة "نظام الحكم والإدارة في الإسلام" في المنهجية الأولى والمنهجية الثانية([[7]](#footnote-7)).

أما فيما يتعلَّق بالمنهجيَّة الرابعة، فقد انقسمَت أيضًا، إلى شِقٍّ إجباري وشق اختياري كما هو الحال في المنهجية الثالثة، وكان الشقُّ الإجباري يتضمن 27 مادة، بينما تضمَّن الشق الاختياري 19 مادة يختار الطالب منها 5 مواد، وبذلك فإن الشقَّ الإجباري يُشكِّل 85% من إجمالي المواد المطلوب دراستُها، وذلك على غرار المنهجية السابقة، ومِن ثَمَّ، فقد استمر التقليد الذي أرستْه المنهجيات السابقة والمتمثِّل في طغيان المواد الإجبارية وعدم إعطاء الطالب حرية الاختيار.

أما بالنسبة لعلم السياسة فإن 28 مادة من بين المواد الإجمالية المعروضة وهي (46 مادة) كانت موادَّ في العلوم السياسية بنسبة 61% من المواد، وفي المواد الإجبارية كانت مواد العلوم السياسية تُشكِّل 78% من المواد المعروضة (21 من 27 مادة)، وفي المواد الاختيارية كانت مواد العلوم السياسية تُشكِّل 37% من المواد المَعروضة، وذلك بمتوسِّط إجمالي 61% كما قدَّمنا، وهذا يوضِّح أن نسبةَ مواد العلوم السياسية في المنهجيَّة الرابعة قد انخفضَت مُقارَنةً بالمنهجيَّة الثالثة.

أما بالنسبة لحُقولِ العلوم السياسيَّة فقد استمرَّت العلاقات الدولية مهيمنةً على دراسة علم السياسة في الجامعة، فمِن بين 28 مادة في علم السياسة (إجبارية واختيارية) كان 47% منها في ميدان العلاقات الدولية، وفي المواد الاختيارية كان 33% من المواد في ميدان العلاقات الدولية مقابل 86% من المواد الاختيارية بمُتوسِّط كلي 47%.

وأخيرًا، فقد حدث تطوُّر نِسبي في وضعيَّة المواد الإسلامية في العلوم السياسية في المنهجية الرابعة فقد انقسمت مادة نظام الحكم والفكر السياسي في الإسلام إلى مادتين مستقلتَين هما نظام الحكم في الإسلام، والفِكر السياسي الإسلامي، وهما مادتان إجباريتان، كذلك فقد استُحدثت مواد جديدة اختياريَّة، وهي: تطور السياسة الدولية الإسلامية، ونظرية العلاقات الدولية في الإسلام، وينبغي الإشارة إلى أنه طوال فترة المنهجية الرابعة لم تُدرس مادة تطور السياسة الدولية الإسلامية إطلاقًا، كما لم تُدرَّس مادة نظرية العلاقات الدولية في الإسلام إلا لمرَّة واحدة فقط، وبذلك فقد زاد نَصيب المواد الإسلامية من الناحية الفعليَّة بشكْل محدود([[8]](#footnote-8)).

ويوضِّح الجدول رقم (3) نِسبة كل تخصُّص في القسم من حيث عدد المواد والساعات في المنهجيَّة الرابعة.

**الجدول رقم (3)**

**نِسبة عدد المواد والساعات في تخصُّصات قسم العلوم السياسية الإجباريَّة في المنهجيَّة الرابعة**

**في جامعة الملك سعود**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المادة | نسبة عدد المواد | نسبة الساعات |
| علاقات دولية  دِراسات وطنيَّة  فكْر سياسي  دراسات إقليميَّة  أنظِمة مُقارنة  دراسات إسلاميَّة | 28.6  19.1  19.1  14.3  9.5  9.5 | 29.5  18  18  14.8  9.8  9.8 |

يتَّضِح من الجدول رقم 3 أن نسبة عدد الموادِّ في العلاقات الدولية تَبلُغ 33% من إجمالي المواد ومن إجمالي الساعات بواقع 6 مواد من 21 مادة إجبارية؛ ولذلك فالقِسْم يُركِّز في توجهاته على تخصُّص العلاقات الدولية، وتحتلُّ الدراسات الوطنية المرتبة الثانية من حيث التوجهات؛ حيث يركِّز القسم على إعطاء الطالب عدة مواد في الدراسات الوطنية، ويَشترِك معها في النِّسبة الفكر السياسي الذي يرتفِع نصيبه لوجود مادة إجبارية تَخدُمه من خارج التخصُّص هي تطوُّر الفِكر الاقتصادي، وتحتلُّ الدراسات الإقليمية المركز الثالث من حيث الاهتمام بواقع 3 مواد دراسية، أما الأنظمة المُقارنة والدراسات الإسلامية فتُمثِّلان المرتبة الأدنى من توجُّهات قسم العلوم السياسية حيث بلغتا 9.5% من مجموع المواد بواقع 9.8% من عدد الساعات بواقع 6 ساعات من 61 ساعة تدريسيَّة.

ويتَّضِح من ذلك عدة نتائج أساسية أهمها أن أعداد مواد العلوم السياسية المطروحة في المنهجيات المتعاقبة قد ازداد بصورة مُضطرِدة كما هو واضح في الشكل رقم (1).

**شكل رقم (1)**

**أعداد المواد في المنهجيات المُختلفة في قسم العلوم السياسيَّة**



كذلك فقد استمرَّ التقليد المتمثِّل في طُغيان المواد الإجباريَّة من إجمالي المواد المطلوب دراستُها، بالإضافة إلى هيمنةِ حقل العلاقات الدولية على مواد العلوم السياسية المطلوب دراستها، كذلك فمِن الواضح أن المواد الإسلامية - رغم ازدياد أهميتها بشكل محدود - إلا أنها لا تزال تُشكِّل نسبة ضئيلة لا تزيد عن 9% من إجمالي المواد المَعروضة.

كذلك يتَّضِح من دراسة منهجيَّة عِلم السياسة بجامعة الملك سعود أن موادَّ الإدارة العامة لا تَدخُل ضِمنَ تلك المنهجية باستثناء مُقرَّر مبادئ الإدارة العامة الذي يَعرِضه قسم مُستقلٌّ بالجامعة، ومِن ثَمَّ فإن علم السياسة مُنفصِل عن عِلم الإدارة العامة بعكس الحال في مُعظَم الجامعات العربية؛ حيث يَندرِج تخصص الإدارة العامة ضمنَ تخصُّص العلوم السياسية([[9]](#footnote-9)).

## منهجية عِلم السياسة بجامعة الملك سعود مقارنةً بمنهجيات بعض الجامعات العربية:

يُركِّز هذا الجزء على مقارنة منهجية علم السياسة بجامعة الملك سعود بمنهجيات بعض أقسام العلوم السياسية في عدد من الجامعات العربية؛ وذلك بالتركيز على عدد المواد المقدمة في كل حقل في التخصص مع عدد الساعات المطروحة لكل تخصُّص، وذلك لمعرفة توجُّهات الأقسام العِلمية محل الدراسة، ومعرفة كم من المواد والساعات تُخصَّص فيها للمواد المختلفة، وقد تمَّ التركيز على المواد الإجبارية التخصُّصية في ست جامعات هي جامعة الملك سعود، وجامعة المَلِك عبدالعزيز، وجامعة القاهرة، والجامعة الأردنية، وجامعة الكويت، والجامعة الأمريكية بالقاهرة([[10]](#footnote-10))، وقد تَمَّ استثناء مادتي مبادئ السياسة وطرق ومناهج البحث العلمي لاشتراك تلك الجامعات في تدريسها، ويوضِّح الجدول رقم (4) توزيع التخصُّصات داخل الأقسام من حيث عدد المواد وعدد الساعات التدريسية.

**جدول رقم (4)**

**المواد والساعات الإجبارية في العلوم السياسية في بعض الجامعات العربية**

**موزعة حسب فروع التخصص**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| اسم الجامعة | علاقات دولية | | أنظمة سياسية مقارنة | | دراسات إقليمية | | فكر سياسي | | دراسات وطنية | | دراسات إسلامية | | الإجمالي | |
| **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** |
| جامعة الملك سعود  جامعة الملك عبدالعزيز  الجامعة الأردنية  جامعة القاهرة  جامعة الكويت  الجامعة الأمريكية في القاهرة | 6  6  5  9  2  1 | 18  17  15  20  6  3 | 2  1  3  4  1  1 | 6  3  9  8  3  3 | 3  5  1  2  صفر  1 | 9  15  3  4  صفر  3 | 4  2  2  3  1  2 | 11  4  6  8  3  6 | 4  3  1  2  1  صفر | 11  9  3  4  3  صفر | 2  صفر  1  صفر  1  1 | 6  صفر  3  صفر  3  3 | 21  17  13  20  6  6 | 61  48  39  44  18  18 |

المصدر: دليل كلية العلوم الإدارية 1404/1405هـ.

دليل جامعة الكويت، الدليل الدراسي العام 1985 - 1987.

دليل جامعة الملك عبدالعزيز 1409.

دليل جامعة القاهرة 1986 - 1987.

دليل الجامعة الأردنية1989.

دليل الجامعة الأمريكية بالقاهرة 1986 - 1987.

يلاحظ من الجدول رقم 4 أن قسم العلوم السياسية في جامعة الملك سعود يأتي في المرتبَة الأولى من حيث عدد المواد والساعات؛ حيث يُقدِّم 21 مادة إجباريَّة بواقع 61 ساعة وهو رقم مرتفع جدًّا إذا ما قُورِن بجامعة الكويت والجامعة الأمريكية اللتان تُقدِّمان 6 مواد بواقع 18 ساعة كمواد إجبارية بالإضافة إلى مبادئ السياسة ومناهج البحث العلمي، أما جامعة القاهرة والتي تحتلُّ المركز الثاني من حيث عدد المواد فلا تتجاوز ساعاتها التدريسية الإجبارية 24 ساعة في حين يُقدِّم قِسْم العلوم السياسيَّة في جامعة الملك عبدالعزيز 17 مادة بواقع 48 ساعة فقط بفارق 16 ساعة عن جامعة الملك سعود، وكثرة المواد الإجباريَّة في القِسْم تُقلِّل مِن فُرصة أخذ الطالب لمواد في أقسام أخرى وهو ما تُركِّز عليه جامعة الكويت والجامعة الأمريكية؛ فجامعة الكويت تَسمَح للطالب بأخذ تخصُّص مُساند في الاقتصاد أو الاجتِماع أو علم النفْس أو الفلسفة أو الجغرافيا وغيرها ممَّا ينوِّع مهارات الطالب ويُكسِبه فرصة أفضل عند التقدُّم لطلب وظيفة.

ولمقارنة مدى تركيز كل مِن الجامعات المشار إليها على مُختلَف تخصُّصات علم السياسة، فقد قسَّمنا هذه التخصُّصات إلى ستة فروع رئيسية وهي: العلاقات الدوليَّة، والأنظمة السياسية المقارَنة، والفِكْر السياسي، والدراسات الإقليمية، والدراسات الوطنية، والدراسات الإسلامية، وإذا كان معنى الفروع الثلاث الأولى معروفًا بصفة عامة، فإننا يجب أن نوضِّح ماذا نَقصِد بالفروع الثلاث التالية، فالدراسات الإقليمية هي تلك الدراسات التي تُركِّز على أقاليم سياسية معينة كدراسات الوطن العربي، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية وغيرها، أما الدراسات الوطنية، فهي تلك التي تدور حول الدولة التي تُوجَد بها الجامعة، وأخيرًا فإن الدراسات الإسلامية تشمَل تلك الدراسات التي تُركِّز على البُعد الإسلامي للعلوم السياسية كدراسة نظرية العلاقات الدولية في الإسلام، والفِكر السياسي الإسلامي، ونظام الحكم الإسلامي.

وفي الجزء التالي سنُحاوِل مقارنة الجامعات العربية المَبحوثة من حيث تركيزها على كل حقل من الحقول الستة المشار إليها على التوالي، وكذلك فقد حوَّلنا الجدول رقم (4) إلى نِسَب مئوية للتركيز على المواد، وذلك بقِسمة عدد المواد والساعات التي تَعرِِضها الجامعة في كل حقل على إجمالي عدد المواد والساعات التي تَعرِضها الجامعة على التوالي، وقد أوردْنا هذه النِّسَب في الجدول رقم (5).

**جدول رقم (5)**

**نسبة المواد والساعات الإجبارية في بعض الجامعات العربية**

**موزعة حسب فروع التخصُّص**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| اسم الجامعة | علاقات دولية | | أنظمة سياسية مقارنة | | دراسات إقليمية | | فكر سياسي | | دراسات وطنية | | دراسات إسلامية | | الإجمالي | |
| **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** | **مواد** | **ساعات** |
| جامعة الملك سعود  جامعة الملك عبدالعزيز  الجامعة الأردنية  جامعة القاهرة  جامعة الكويت  الجامعة الأمريكية في القاهرة | 28.6  35.3  38.5  45.0  33.3  16.7 | 29.5  35.4  38.5  45.5  33.3  16.7 | 9.5  5.9  23.1  20.0  16.7  16.7 | 9.8  6.3  23.1  18.2  16.7  16.7 | 14.3  29.4  7.7  10.0  -  16.7 | 14.8  31.3  7.7  9.1  -  16.7 | 19.1  11.8  15.4  15.0  16.7  33.3 | 18.0  8.3  15.4  18.2  16.7  33.3 | 19.1  17.7  7.7  10.0  16.7  - | 18.0  18.8  7.7  9.1  16.7  - | 9.5  -  7.7  -  16.7  16.7 | 9.8  -  7.7  -  16.7  16.7 | 100%  100%  100%  100%  100%  100% | 100%  100%  100%  100%  100%  100% |

يتَّضِح مِن تحليل الجدول رقم (5) عدة نتائج أساسية تتعلَّق بمدى تركيز الجامعات الست على مُختلَف تخصُّصات عِلم السياسة.

أولاً: إن الجامعات محل البحث تَشترِك في صفة أساسية وهي أنها كلُّها تُركِّز على حقل العلاقات الدولية، فهذا الحقل يُشكِّل 28.6% و29.5% من المواد والساعات الإجبارية المعروضة على التوالي في جامعة الملك سعود، ويُشكِّل 35.3% و35.4% من المواد والساعات الإجبارية المعروضة بجامعة الملك عبدالعزيز، وتَنطبِِق الملاحظةُ ذاتها على الجامعة الأردنية (38.5% من المواد والساعات)، وجامعة القاهرة (45% من المواد والساعات)، وجامعة الكويت (33.3%) من المواد والساعات، ولكن الجامعة الأمريكية بالقاهِرة تَختلِف عن الجامعات السابقة في أن حقْل الفِكر السياسي يأتي في المُقدِّمة بنسبة 33.3% من المواد والساعات، ومن ثمَّ فإن الجامعة الأمريكيَّة بالقاهرة أميَل إلى التركيز على حقل الفكر السياسي من باقي الجامعات العربية.

ثانيًا: في إطار حقل العلاقات الدوليَّة، ومع التسليم بأن كل الجامعات العربية (عدا الجامعة الأمريكية بالقاهرة) تُركِّز عليها، فإن جامعة القاهِرة أكثر الجامعات العربية المَبحوثة تركيزًا على هذا الحقل بنسبة 45% من المواد والساعات المعروضة تليها في ذلك الجامِعة الأردنيَّة بنسبة 38.5% من المواد والساعات ثم جامعة الملك عبدالعزيز بنسبة 35.3% من المواد والساعات، كما أن أقلَّ الجامعات تركيزًا عليه هي الجامعة الأمريكيَّة بالقاهرة؛ لأن الحقل الرئيسي الأول بها هو الفِكر السياسي كما قدَّمنا.

ثالثًا: إنَّ الحقل الرئيسي الثاني بجامعة الملك سعود هو حقل الفِكر السياسي والدِّراسات الوطنية على قدم المُساواة، فكل مِن الحقلين يُشكِّل 19.1% من المواد و18% من الساعات على التوالي، بينما تُعتبَر الدراسات الإقليمية الحقل الرئيسي الثاني بجامعة الملك عبدالعزيز بنسبة 29.4% و31.3% من المواد والساعات على التوالي، أما في الجامعة الأردنية فيُعتبَر حقل الأنظمة السياسيَّة المقارنة الحقل الرئيسي الثاني بنسبة 23.1% من المواد والساعات ويَشترِك معها في ذلك جامعة القاهرة بنسبة 20% من المواد و18.2% من الساعات، أما جامعة الكويت والجامعة الأمريكيَّة بالقاهرة فلا يوجد بهما حقلٌ رئيسي ثانٍ؛ إذ إن كل الحقول بعد العلاقات الدولية تتساوى في الأهمية.

رابعًا: من الواضح أيضًا أن حقل الدراسات الإسلامية هو أقل الحقول أهمية في الجامِعات محل الدراسة باستِثناءات محدودة، فهو غير موجود في جامعة القاهرة وجامعة الملك عبدالعزيز على الإطلاق، وفي جامعة الملك سعود يأتي في المقام الأخير يُشارِكه في ذلك حقل الأنظمة السياسيَّة المقارنة، وكذلك في الجامعة الأردنية؛ إذ يحتلُّ أيضًا المركز الأخير يُشاركه في ذلك حقل الدراسات الوطنية والدراسات الإقليمية، وفي جامعة الكويت يشترك مع كافة التخصُّصات (عدا العلاقات الدولية) في الترتيب الثاني، أما في الجامعة الأمريكيَّة بالقاهِرة فإنَّ حقْلَ الدِّراسات الإسلامية يحتلُّ المركز الثاني ويُشارِِكه في ذلك كافة الحقول الأخرى عدا الفكر السياسي.

ويُمكن أن نُفسِّر تدنِّي عدد الساعات والمواد المُخصصة للدراسات الإسلامية في الجامعات العربية محلَّ البحث في ضوء الاعتبارات التالية:

1- إن معظم أساتذة العلوم السياسية في الجامعة العربية يَنالون تدريبهم الأكاديمي في الدول الغربية، الأمر الذي يدفَع تلك الجامعات نحو تبنِّي مواد دراسية أقرب للمنهجيَّة الغربيَّة منها للمنهجيَّة الإسلامية، فهؤلاء الأستاذة لا يَمتلِكون الأدوات الفكرية للازمة لبناء منهجية سياسية إسلامية في أقسام العلوم السياسية؛ ولذلك يأتي توزيع المواد مُتَّفقًا والمنهجية الغربية السائدة، وهذه مُشكلة تعاني منها معظم أقسام العلوم السياسية في دول العالم الثالث؛ حيث يَغلِب عليها "التبعية المنهجية" للنموذج الغربي([[11]](#footnote-11)).

2- أدَّت سيادة المفاهيم الغربيَّة في بلاد المسلمين إلى ترسيخ "العلمانية" في مجال التعليم، ورغم أن "الصحوة الإسلامية" قد نجحَت جزئيًّا في التصدِّي للعلمانية على المستوى الفردي إلا أنها لم تتمكَّن، على المستوى المجتمعي مِن اقتِلاع جذور العلمانية في مجالات التعليم والتشريع، ولذلك فقد ظلَّت المناهج التعليمية بمنأى عن التغييرات التي أحدثتْها الصحوة، واستمر الاعتقاد السائد بأن دراسة الظاهرة السياسية ليست ذات علاقة بالعقيدة الإسلامية، ممَّا أضعَف القُدرة على إدخال مواد إسلاميَّة سياسية لمعالجة الواقع السياسي المعاصر، وتُثار التساؤلات حول إمكانيَّة قيام علم سياسي إسلامي مِن مُنطلَق تنحية الدين عن معالجة واقع الحياة "مما أورَث حالة من الحساسية إزاء إضفاء صبغة "الدينية" على أي علم، لدى المشتغلين بالعلم، خاصة ذلك التيار العلماني"([[12]](#footnote-12)).

خامسًا: في إطار حقل الأنظمة السياسية المقارنة، فإن الجامعة الأردنية أكثر الجامعات العربية المبحوثة تركيزًا عليه بنسبة 23.1% من المواد والساعات، يليها في ذلك جامعة القاهرة بنسبة 20% من المواد و18.2% من الساعات، بينما تأتي جامعة الملك سعود كآخِرِ الجامعات في التركيز على هذا الحقل، ويُشارِكه هذه المرتبة حقل الدراسات الإسلامية.

سادسًا: في إطار حقل الدراسات الإقليميَّة، فإن جامعة الملك عبدالعزيز أكثر الجامعات المبحوثة تركيزًا عليه رغم أنه يحتلُّ المرتبة الثانية من بين حقول العلوم السياسية بنسبة 29.4% و31.3% من المواد والساعات على التوالي، ويَليها في ذلك الجامعة الأمريكية بالقاهِرة بنسبة 16.7% من المواد والساعات.

سابعًا: في إطار حقل الفكر السياسي تأتي الجامعة الأمريكية بالقاهِرة في المركز الأول بنسبة 33.3% من المواد والساعات، يليها في ذلك جامعة الملك سعود بنسبة 19.1% و18% من المواد والساعات، وتأتي جامعة الملك عبدالعزيز في آخِر قائمة الترتيب بنسبة 11.8% و8.3% من المواد والساعات.

ثامنًا: تُعتبَر جامعة الملك سعود أكثر الجامعات المَبحوثة اهتمامًا بحقل الدراسات الوطنية بنسبة 19.1% و18% من المواد والساعات على التوالي، ويَليها في ذلك بمسافة محدودة جامعة الملك عبدالعزيز بنسبة 17.7% من المواد 19.8% من الساعات، ومِن ثَمَّ فإنه من الواضح أن الجامعتَين السعوديتين تُركِّزان بشكل واضح على حقل الدراسات الوطنية بالمقارنة بالجامعة العربية الأخرى، ولا يظهَر هذا الحقل إطلاقًا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

## المدارِس الفِكرية لتدريس علم السياسة بجامعة الملك سعود:

مِن المعروف أن عِلمَ السياسة قد شَهِد خلال نصف القرن الأخير تطورًا جذريًّا في المدارس الفِكرية المُسيطرة على هذا العلم وفي الأدوات المنهجية المُستَخدمة في التحليل، فنظرًا لعدم وضوح الحدود المنهجيَّة لعلم السياسة في البداية، فقد سيطرت على هذا العلم المَدارس الدستورية والتاريخيَّة، ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت دراسة علم السياسة تتطوَّر في اتجاهَين الأول هو استقلاليَّة عِلم السياسة عن غيره من العلوم، والثاني هو تطوير مناهج البحث في علم السياسة بحيث يتمُّ دراسة الظاهرة السياسية دراسةً "عِلمية".

ويُمكن القول إجمالاً أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهِدت خلافًا نظريًّا ومنهجيًّا بين ثلاثة مدارس فكرية رئيسية في علم السياسة هي: المدرسة التقليدية، والمدرسة السلوكية، والمدرس ما بعد السلوكية، ركَّزت المدرسة التقليدية على ربْط القيم بالحقائق واستعمال المناهج التاريخيَّة والدستورية، بينما اهتمت المدرسة السلوكية بإعطاء الدراسة السياسية طابعًا "علميًّا" من خلال استخدام أدوات البحث العِلمي المختلفة، وبالذات الأدوات الإحصائية، مع الفصل بين القيَم والحقائق، بيد أن هذه المدرسة تطرَّفت في استخدام الأدوات الكميَّة وفي التركيز على فهم الواقع مستقلاًّ عن الغايات القيَمية للمُجتمَع، مما مهَّد الطريق لظهور المدرسة ما بعد السلوكية التي سعت للتأليف بين المدرستين السالفتين عن طريق ربْط التحليل العِلمي بالمفاهيم النظرية من ناحية وبالأهداف الاجتماعيَّة من ناحية أخرى([[13]](#footnote-13)).

ويُمكن القول: إن دراسة عِلم السياسة في جامعة الملك سعود لم تُواكِب هذا التطوُّر بالسُّرعة المطلوبة؛ بحيث إن هذه الدراسة ما زالت في الأغلب في المرحلة التقليديَّة في ميل محدود إلى إدخال بعض مفاهيم المدرسة السلوكية مِن قِبَل عدد محدود من الأساتذة في مادة واحِدة.

وفي إطار المدرسة التقليدية سيطرت ثلاثة مناهج رئيسية هي: المنهج الواقعي، والمنهج القانوني، والمنهج الوصفي.

يُركِّز المنهجُ الواقعي على دراسة السياسة باعتبارها عملية صراع مِن أجل القُوة مع النظر إلى الدول باعتِبارها وحدات التحليل الرئيسية إن لم تكُن الوحيدة، ويَشيع هذا المنهج في تدريس مواد العلاقات الدولية بصِفة عامة.

أما المنهَج القانوني فإنه يهتمُّ برصد الأسُس القانونية والدستورية للظواهِر السياسية، وبذلك يجعَل مِن دراسة الظاهرة السياسيَّة دراسة قانونية بالأساس، ويُطبَّق هذا المنهج إلى حد كبير في مقرَّرات التنظيم الدولي.

وأخيرًا فإن المنهج الوصفي يَميل إلى التركيز على وصْف المؤسَّسات والأفكار السياسية القائمة دون أن يُلقي بالاً إلى تحليل تلك المؤسَّسات والأفكار، بمعنى رصد التغيُّرات المستقبلية التي تؤثِّر في كينونتِها، وهذا المنهج أكثر انتِشارًا في مُقرَّرات الفِكر السياسي والنظرية السياسية وإلى حدٍّ ما النظُم السياسية.

وقد استخلَصْنا هذه النتيجة مِن واقع استقراء أوصاف المواد المطروحة في دليل كلية العلوم الإدارية من ناحية أولى، وتحليل مُفردات المواد كما عرَضها كل عُضو هيئة تدريس، من ناحية ثانية، وذلك خلال الفترة من سنة 1397هـ (1979م) حتى سنة 1409هـ (1989م) أي خلال فترة زمنيَّة قوامها حوالي عشر سنوات، وقد تبيَّن لنا أنه خلال هذه الفَترة عرض قِسم العلوم السياسية 32 مادة دراسية أسهَمَ في تدريسِها 27 عضو هيئة تدريس، ويوضِّح الجدول رقم (6) توزيع المواد الدراسية وأعضاء هيئة التدريس بين المناهِج الثلاثة المَذكورة.

**الجدول رقم (6)**

**توزيع المواد الدراسية وأعضاء هيئة التدريس**

**بين المناهج الثلاثة**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المنهج | المواد الدراسية | الأساتذة | المجموع |
| المنهج الواقعي  المنهج الوصفي  المنهج القانوني | 14  8  10 | 13  9  5 | 27  17  15 |
| المجموع | 32 | 27 | 59 |

يتَّضِح من الجدول رقم 6 سيطرة المنهَج الواقعي على تدريس علم السياسة بجامعة الملك سعود، فقد استعمل هذا المنهج في تدريس 14 مادة، أي في حوالي 43% من المواد المعروضة، يليه المنهج القانوني بنسبة 32%، ثم المنهَج الوصفي بنسبة 25%، فإذا أدخلْنا في الاعتبار توزيع الأساتذة الذين درسوا هذه المواد بين المناهج المختلفة لوجدنا أن المنهَج الواقعي يظلُّ يَحتلُّ المرتبة الأولى بنسبة 49%، ولكن يَليه المنهج الوصفي ثم المنهج القانوني، وتتأكَّد هذا النتيجة إذا أجرَينا مقارنة تجميعية على أساس معياري المواد الدراسية والأساتِذة.

ويشيع استِخدام المنهج الواقعي في مُقرَّرات العلاقات الدولية عمومًا، وبالذات مقررات مقدمة في العلاقات الدولية، والمُشكِلات الدولية الراهنة، والعلاقات بين الدول الإسلامية، وتطوُّر السياسة الدولية، والسياسة الخارجية المقارنة، وباستِخدام وصف هذه المواد وأطُر التدريس المستخدم فيها نستدلُّ على أن المنهج الواقعي هو الأكثر استعمالاً في تلك المواد، فمادة "المشكلات الدولية الراهنة" تُركِّز - كما يتَّضح - من وصف مُحتويات المادة، على تَحليل بعض المُشكلات الدولية الراهنة وفي مقدمتها "ظاهرة الصراع، ونظريات الصراع الدولي، والسياسة الدولية في عصر المجابَهة (الحرب الباردة)، الإستراتيجية الأمريكية والسوفيتية في العصر النووي... نزع السلاح..."، وتدلُّ مُحتويات مادة "تطور السياسة الدولية" أن منهجَها تاريخيٌّ واقعي فهي تُركِّز على إعطاء الطالب فكرة شاملة عن تطور السياسة الدولية منذ مؤتمر فيينا سنة 1815م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية مِن منظور علم العلاقات الدولية، مُركِّزة على خصائص النسق الدولي والوحدات الدولية الفاعلة والمؤثِّرة فيه، وتطور البُنيان الدولي، وتطوُّر المؤسَّسات الدولية، أما مادة العلاقات بين الدول الإسلامية فيدلُّ وصفُها على أن منهجَها تاريخيٌّ واقعي حيث تُعنى بدراسة "العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية المؤثِّرة في علاقاتها ببعضِها البعض، وتتضمَّن عرضًا للتطور التاريخي لتلك العلاقات مع التركيز على أساس العلاقات السياسيَّة والاقتِصادية المُعاصِرة".

كما يتَّضِح من الجدول رقم (6) أن هناك 10 مواد تَندرِج ضمن المنهج القانوني رغم أن ما يُمثِّله من أعضاء هيئة تدريس لم يتجاوَز 5 أعضاء فقط بنسبة 18.5% من إجمالي الأساتذة، وتشمَل هذه المواد التنظيم الدولي، التنظيم الإقليمي، النظم الدبلوماسية، نظرية العلاقات الدولية في الإسلام، ونستدلُّ باستخدام إطار مادة التنظيم الدولي أن المنهج المُستخدَم في تدريسها تاريخي قانوني؛ حيث تُعنَى المادة بدارسة التطور التاريخي، ونشأة القانون الدولي العام، ودراسة الأصول التاريخية للتنظيم الدولي (التطور التاريخي)، الأحكام العامة للتنظيم الدولي، الشخصيات القانونية للمُنظَّمات الدولية وهكذا.

وكذلك إطار مادة نظرية العلاقات الدوليَّة في الإسلام؛ حيث ينصُّ على أن المادة تُعنى بدراسة النظرية القانونية، ونظرية الدولة والقانون الدولي الإسلامي بجانب اهتِمامها بتحليل مفهوم الحرب والسلام في الإسلام.

ويتَّضِح من الجدول رقم (6) كذلك أن المنهجَ الوصفيَّ يأتي في المركز الثالث من حيث عدد المواد، فهناك 8 مواد تُصنَّف ضمن المنهج الوصفي رغم أن ما يُمثِّله هذا المنهج من أعضاء هيئة التدريس هو 9 أعضاء بنسبة 33.3% من مجموع الأعضاء، ومن المواد التي تدرَّس ضمن المنهج الوصفي الأنظمة السياسية المُقارنة، والتطور السياسي للمملكة، والقضية الفلسطينية، ودراسات إقليمية، والسياسة الخارجية للمملَكة.

ويتَّضح من دراسة إطار مادة الأنظمة السياسية المُقارنة أن المنهج التدريسي يقع ضِمنَ المنهج الوصفي؛ حيث تعنى المادة بدراسة الدولة ومُقوماتها، وتصنيف الأنظمة السياسية، ثم دراسة مقارنة لبعض أنظمة الحكم؛ كالولايات المتَّحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي، وسويسرا، والهند، والمكسيك.

أما إطار مادة السياسة الخارجية للمملكة فيُركِّز على إعطاء خلفية لتطوُّر الجهاز السياسي السعودي، مُبينًا المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية ودور وزارة الخارجية مع التركيز على علاقة المملكة مع العالم الإسلامي ودول أوروبا والولايات المتَّحدة.

أما إطار مادة دراسات سياسية إقليمية (أمريكا الشمالية) فينصُّ على أن المادة تَتناول بالوصف والتحليل النظام الإقليمي لأمريكا الشمالية وكندا.

وتُثير مناقشةُ المناهج الفِكرية المُستخدَمة في تدريس علم السياسة في جامعة الملك سعود قضيةً نظريةً أعمَقَ، وهي قضية العلاقة بين تلك المناهِج، بعبارة أوضح: إلى أي حدٍّ يؤثِّر اختيار أي من تلك المناهج في التدريس على اختيار مناهج أخرى؟ هل يَميل عضو هيئة التدريس الذي يوظِّف منهجًا معيَّنًا إلى توظيف منهَج آخَر من المناهج الثلاثة أم أن تلك المناهِج مُستقلة بذاتها؟

للإجابة على هذا التساؤل النظري قُمْنا بحساب معامل ارتباط بيرسون بين المناهج الثلاثة، وقد تمَّ ذلك بتحديد عدد الأساتذة الذين درسوا مواد علم السياسة، ثم حدَّدنا بالنسبة لكل أستاذ ما إذا كان قد استعمَلَ أي من المناهج الثلاثة طوال سنوات تدريسه بالقسم، فإذا كان الأستاذ قد استعمل هذا المنهج أُعطي قيمة 1 وإذا لم يكن قد استعمله أُعطي قيمة صفر، ثم قُمنا بحساب معاملات الارتباط بين المنهج القانوني، والمنهج الواقعي، والمنهج الوصفي.

ولعلَّ مِن أهمِّ النتائج التي أوضحتها معاملات الارتباط هي ذلك الارتباط العكسي بين المنهج القانوني والمنهج الواقعي؛ حيث إن قيمة المعامل - 0.52 وبنسبة صدفة لا تتعدَّى 0.004، كذلك هناك علاقة ارتباط عكسي - وإن كانت أقل قوة - بين المنهج الواقعي والمنهج الوصفي تصل إلى حوالي - 0.36 وبنسبة صدفة تصل إلى 0.05؛ معنى ذلك أن عضو هيئة التدريس الذي يَستخدِم المنهج الواقعي لا يميل إلى استعمال المنهج القانوني أو المنهج الوصفي، وهذه نتيجة منطقية؛ لأن المنهج الواقعي جاء بمثابة ثورة فكرية على المناهج القانونية والوصفية البحتة؛ حيث إن هذا المنهج لا يَحفل كثيرًا بالشكليات القانونية أو الوصف السردي للظواهر السياسية، وإنما يهتمُّ بحركيات تلك الظواهِر في واقعها العملي، وفي حركتها الصراعيَّة المُنتشِرة.

من ناحية ثانية، فقد تبيَّن أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين استعمال عضو هيئة التدريس للمنهج القانوني واستعماله للمنهَج الوصفي، فمعامل الارتباط بينهما لا يتعدَّى - 0.07 مما يدلُّ على أن عضو هيئة التدريس الذي يَستعمِل المنهج القانوني ربما يَستعمِل أو لا يستعمل أيضًا المنهج الوصفي.

يتَّضح ممَّا سبق إذًا أنه لا توجد أي علاقة طردية بين المناهج المُستَخدمة في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، كما أن هناك علاقة عكسية بين بعض المناهج المُستَخدمة مما يدلُّ على أن اختيار الأستاذ لمواد تقع ضمن منهج معين يؤثِّر سلبًا على تدريسه لمواد تقع ضمن المنهج الآخَر، وقد ظهَرت العلاقة العكسيَّة واضحةً في علاقة المنهج الواقعي بالمنهج القانوني والمنهج الوصفي، كما أنه لا تظهَر أي علاقة ارتباطية بين المنهج القانوني والمنهج الوصفي فيظلُّ الاحتمال واردًا في أن مَن يُوظِّف المنهج القانوني يوظِّف كذلك المنهجَ الوصفيَّ.

## الطلب على علم السياسة بجامعة الملك سعود:

إذا كنا قد انتهَينا مِن عرض القضايا الفِكرية والمنهجية في تطور دراسة علم السياسة بجامعة الملك سعود، فإن هناك جوانب تنظيميَّة وأكاديميَّة لا تَقِلُّ أهمية عن تلك القضايا، ولعلَّ مِن أهم تلك الجوانب هو تطوُّر الطلب على عِلم السياسة بجامعة الملك سعود، ومدى توافر أعضاء هيئة التدريس في علم السياسة بالجامعة، والنِّسبة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتطوُّر كفاءة الطلاب الخريجين في ميدان العلوم السياسية.

ولعلَّ قضية الطلب على علم السياسة في الجامعة تأتي في مُقدِّمة تلك القضايا، فمِن المعلوم أن دراسة علم السياسة تُعاني في معظم جامعات العالم مِن ظاهِرة تناقُص الإقبال على التخصُّص في ذلك العلم، ويَرجِع ذلك إلى اتجاه الطلاب إلى التخصُّصات ذات الطابَع الفني التي تُؤهِّلهم للالتحاق بوظائف محدَّدة في المستقبل، ومِن المعروف أن دراسة علم السياسة لا تؤهِّل الطالب بالضرورة لوظيفة محدَّدة حتى إن الوظائف المُتاحة في وزارات الخارجية يتنافَس فيها خرِّيجو علم السياسة مع غيرهم مِن المُتخصِّصين على قدم المُساواة.

ماذا عن الوضع في قِسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود؟

**جدول رقم (7)**

**إجمالي عدد الطلاب المُتخصِّصين في كلية العلوم الإدارية**

**وفي قِسم العلوم السياسية**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| م | العام الجامعي | إجمالي المتخصصين | | | قسم العلوم السياسية | | |
| **عدد المتخصصين** | **الزيادة** | **النسبة المئوية** | **عدد المتخصصين** | **الزيادة** | **النسبة المئوية** |
| 1  2  3  4  5  6  7  8  9  10  11  12  13  14  15  16 | 93/1394  94/95  95/96  96/97  97/98  98/99  99/400  400/401  401/402  402/403  403/404  404/405  405/406  406/407  407/408  408/409 | 342  334  411  591  739  866  787  554  1195  1052  1318  1119  1503  1541  1952  1992 | -  - 8  77  180  148  127  - 79  - 233  641  - 143  266  - 199  384  38  - 589  41 | -  - 2%  23%  44%  25%  17%  - 9%  - 30%  116%  - 12%  25%  - 15%  34%  3%  - 38%  4% | 97  171  127  164  193  195  158  210  203  146  204  181  310  309  139  132 | 28%  51%  31%  28%  26%  23%  20%  38%  17%  14%  15%  16%  21%  20%  15%  13% | -  76%  - 26%  29%  18%  1%  - 19%  33%  - 3%  - 28%  40%  - 11%  - 71%  - 0.3%  - 55%  - 5% |

المصدر: البيانات الخاصة للمُتخصِّصين في الكلية أُخِذت مِن قسم التسجيل بالكلية، أما البيانات الخاصة بطلاب قسم العلوم السياسية فقد تمَّ الحُصول عليها من عمادة القبول والتسجيل بالجامعة.

**شكل رقم (2)**



**منحنى تطور إعداد الطلاب في قسم العلوم السياسية**

يوضِّح الجدول رقم (7) والشكل رقم (2) أنه في خلال الفترة الزمنية 1394هـ (1974م)، حتى 1407هـ (1987م) زاد عدد الطلاب في القسم من 97 طالبًا إلى 309 طالبًا.

يوضِّح الشكل رقم (2) التطوُّرات التي شَهِدها عدد الطلاب المُتخصِّصين في قِسم العلوم السياسية والتي تدلُّ على أن القِسم لم يشهد تغييرات جذرية في أعداد الطلاب المُتخصِّصين في معظم السنوات محل الدراسة ما عدا عام 1395هـ (1975م)؛ حيث ارتفع عدد الطلاب إلى 171 بنسبة قدرُها 76% عن العام السابق له، وعام 1406هـ (1986م)؛ حيث بلغ 71% عن العام السابق له، وذلك لزيادة عدد الطلاب المُتخصِّصين من 181 في عام 1405هـ (1985م) إلى 310 طالبًا في العام الذي يَليه، كما يتَّضح من الجدول، وقد ظلَّ عدد طلاب القِسم مُرتفعًا في عام 1407هـ (1987م)؛ حيث بلَغ 309 طالبًا، ويُعزى ارتفاع معدل طلاب القسم في تلك الفترة إلى زيادة عدد الطلاب المتخصِّصين في الكلية بصفة عامة من 119 طالبًا عام 1405هـ (1985م) إلى 1503 و1541 في العامين التاليين، وإلى الأثر المُباشِر لتطبيق "الدورة المكثَّفة" في الكلية والتي بدأت في عام 1405هـ (1985م)؛ حيث رفعَت الدورة نصيب قِسم العلوم السياسية مِن الطلاب المُتخصِّصين بشكْل ملحوظ([[14]](#footnote-14))، وقد استمرَّ التأثير الإيجابي للدورة عامين، ثم انخفَض نصيب قِسم العلوم السياسية من الطلاب المُتخصِّصين وبشكل ملحوظ، كما يتَّضِح من الشكل رقم (2) حيث بلغ 139 في عام 1408هـ (1988م) بانخفاض قدرُه 55% عن العام السابق له، و132 طالبًا في عام 1409هـ (1989م) بانخِفاض قدْره 5% عن العام السابق له، ويعودُ سببُ انخِفاض أعداد الطلاب إلى إعلان "ديوان الخدمة المدنية" - وهو الجهة المسؤولة عن التوظيف في المملكة - أن هناك تشعُّبًا في عدد من التخصُّصات منها تخصص العلوم السياسية، مما خفض نصيب قِسم العلوم السياسية من الطلاب المتخصصين في الكلية.

ويوضِّح التحليل الإحصائي للجدول رقم (7) أن هناك علاقة ارتباطية بين الإقبال على التخصُّص في علم السياسة وعدد الطلاب المتخصصين في كلية العلوم الإدارية بصفة عامة.

فقد اتَّضح باستخدام مُعامِل ارتباط بيرسون أن درجة العلاقة قد بلغَت 0.76 وباحتمال صدفة قدره 0.002، وهو يُمثِّل علاقة ارتباطيَّة طرديَّة قوية، فكلما زاد عدد الطلاب المتخصِّصين في الكلية زاد نصيب القِسم من الطلاب، والعكس صحيح في أغلب السنوات محل الدِّراسة، فحين زادت نسبة الطلاب المُتخصصين بمقدار 44% في عام 1396/1397هـ (1976 - 1977م) زادت نسبة طلاب القسم بمعدل 29%، وفي عام 1403/1404هـ (1983 - 1984م) زادت نسبة الطلاب المتخصِّصين بمقدار 25% من العام السابق له وارتفع نصيب القسم بنسبة 40% عن العام السابق له، وحين زادت النسبة في عام 1405/1406هـ (1985 - 1986م) بالنسبة للمتخصصين إلى 34% عن العام السابق ارتفع عدد الطلاب في قسم العلوم السياسية بمعدَّل 71%، وهكذا، وحين انخفَضَت نسبة الطلاب المُتخصصين في الكلية سنَة 1399/1400هـ (1979 - 1980م) بمُعدل 9% عن العام السابق انخفَضَت نسبة المتخصصين في علم السياسة بمُعدَّل 19%، وفي عام 1407/1408هـ (1987 - 1988م) انخفضَت نسبة الطلاب المتخصصين بمعدل 38% عن العام السابق له، وانخفضَت نسبة المتخصصين في علم السياسة بمعدَّل 55% وهكذا، معنى ذلك أن قسم العلوم السياسية يَحصُل على نصيبه "العادل" من الطلاب المتخصصين، وأنَّ نُقصان الإقبال على التخصص في العلوم السياسية مرتبط بنقصان عام في الإقبال على كلية العلوم الإدارية.

ويُثير ذلك سؤالاً آخر عن العلاقة بين التخصص في علم السياسة والتخصص في الأقسام الأخرى المتاحة في كلية العلوم الإدارية، ويوضِّح الجدول رقم (8) توزيع الطلاب على أقسام الكلية السبعة بالرقم الإجمالي والنِّسبة، كما يقدِّم الجدول رقم (9) مُتوسِّطات أعداد الطلاب في كل قسم طوال سنوات الدراسة (1387 - 1407هـ).

**جدول رقم (8)**

**مجموع الطلاب المتخصصين في أقسام الكلية**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| العام الجامعي | إدارة أعمال | | إدارة عامة | | | محاسبة | | | اقتصاد | | | سياسة | | | قانون | | | أساليب كمية | | | المجموع | |
| **العدد** | **النسبة%** | | **العدد** | **النسبة%** | | **العدد** | **النسبة%** | | **العدد** | **النسبة%** | | **العدد** | **النسبة%** | | **العدد** | **النسبة%** | | **العدد** | **النسبة%** | | **العدد** | |
| 93/94  94/95  95/96  96/97  97/98  98/99  99/400  400/401  401/402  402/403  403/404  404/405  405/406  406/407  407/408  408/409 | -  54  114  176  244  297  255  134  250  227  343  266  271  178  99  95 | -  16  28  30  33  34  32  24  21  22  26  24  18  12  10  10 | | -  -  -  -  -  -  -  -  190  202  244  185  146  147  112  130 | -  -  -  -  -  -  -  -  16  19  19  17  10  10  12  13 | | 133  52  106  125  130  150  140  69  248  222  177  147  184  198  177  252 | 39  16  26  21  18  17  18  13  21  21  14  13  12  13  19  25 | | 112  57  64  126  172  224  234  141  166  99  95  101  118  94  51  47 | 33  17  15  21  23  26  30  25  14  9  7  9  7  6  5  5 | | 97  171  127  164  193  195  158  210  203  146  204  181  310  309  139  132 | 28  51  31  28  26  23  20  38  17  14  15  16  21  20  15  13 | | -  -  -  -  -  -  -  -  75  84  188  185  373  498  306  280 | -  -  -  -  -  -  -  -  6  8  14  16  25  32  32  28 | | -  -  -  -  -  -  -  -  63  72  67  54  101  117  68  57 | -  -  -  -  -  -  -  -  5  7  5  5  7  7  7  6 | | 342  334  441  591  739  866  787  554  1195  1052  1318  1119  1503  1541  952  992 | |

**المصدر: عمادة القبول والتسجيل بجامعة الملك سعود.**

**لا يشمل الجدول طلاب الشعبة العامة (الغير متخصصين) ولا طلاب الدورة المكثفة).**

**جدول رقم (9)**

**متوسطة الطلبة المتخصصين في أقسام الكلية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| القسم | عدد | ترتيب |
| القانون  إدارة الأعمال  العلوم السياسية  الإدارة العامة  المحاسبة  الاقتصاد  الأساليب الكمية | 248  200  183  169  156  118  74 | 1  2  3  4  5  6  7 |
| متوسط المجموع | 893 |  |

ويوضِّح الجدولان حقيقةً هامة، وهي أن قِسْم العلوم السياسية قد احتلَّ بصفة عامة مركزًا متوسِّطًا مُتقدمًا بالنسبة لباقي الأقسام، فكان التخصُّص في العلوم السياسية يُمثِّل المركز الثالث بالنسبة لباقي التخصصات الأخرى المتاحة في الكلية، وهي إدارة الأعمال، والإدارة العامة، والاقتصاد، والمحاسبة، والقانون، والأساليب الكمية، كذلك، فخلال الفترة 1393/1394هـ (1973 - 1974م) حتى 1399/1400هـ (1979 - 1980م) كان القسم يُمثِّل المركز الأول بين التخصُّصات المتاحة، وتراجَع إلى المركزين الثاني والثالث في الفترة التالية بعد إدخال تخصُّصات أخرى منافسة.

ويُمكِن أن نُطوِّر هذا التحليل بشكل أعمق بالتساؤل عن العلاقة بين التخصُّص في العلوم السياسيَّة من ناحية ومُعدَّلات التخرج في هذا التخصُّص من ناحية أخرى، فيُلاحَظ باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين المُتخصِّصين والخريجين في قسم العلوم السياسية أن هذا المعامل 0.74، وأن قيمة الاحتمال هي 0.002، وهذا يدلُّ على وجود علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة أكثر من 99% بين عدد طلاب قِسم العلوم السياسيَّة وعدد الخرِّيجين، فحين ارتفع عدد الطلاب في القسم من 158 طالبًا عام 1400هـ (1980م) إلى 200 طالبًا في عام 1401هـ (1981م) زاد عدد الخرِّيجين من 40 إلى 51 طالبًا بمعدَّل 28%، وحين انخفض عددُ طلاب القسم في عام 1403هـ (1983م) إلى 146 طالبًا، انخفَضَ عددُ الخرِّيجين إلى 28 طالبًا بمُعدَّل انخِفاض قدره 45%، وحين ارتفع عدد الطلاب مرة أخرى ما بين عامي 1406هـ (1986م) و1407هـ (1987م) إلى 310 و309 طالبًا ارتفع نصيب القسم من الخرِّيجين إلى 89 خريجًا و129 خريجًا في عام 1407هـ بمُعدَّل 17% و47% على التوالي، كما بدأ خرِّيجو قسم العلوم السياسية في التناقُص مع انخِفاض أعداد الطلاب المقبولين في القسم ابتداءً من عام 1408هـ (1988م) و1409هـ (1989م)؛ حيث بلَغ عدد الطلاب في عام 1408هـ 139 طالبًا، وانخفَضَ عدد الخريجين إلى 74 بمعدل انخفاض قدره 43%، وعندما انخفض عدد الطلاب في عام 1409هـ إلى 132 طالبًا انخفَضَ عدد الخريجين إلى 38 طالبًا بمعدَّل انخفاض قدره 49%، وقد بلغ متوسط النمو العام للخريجين في القسم خلال السنوات محل الدراسة 6.3%، ويوضِّح الشكل رقم (3) العلاقة بين طلاب القسم وخرِّيجيه:

**شكل رقم (3)**



العلاقة بين طلاب قسم العلوم السياسية وخرِّيجيه:

وهناك - أيضًا - علاقة ارتباطيَّة طردية بين خرِّيجي الكلية وخرِّيجي قسم العلوم السياسية ويتَّضح بحساب معامل ارتباط بيرسون أن هناك علاقة قوية قدرها 0.91 وباحتمال 0.0001، وهذا يدلُّ على وجود علاقة طردية قوية جدًّا بين المُتغيرين، ويُبيِّن الجدول رقم (10) خريجي الكلية وخريجي قسم العلوم السياسية ونِسبة خريجي القسم إلى خريجي الكلية ومعدل الزيادة السنوي في أعداد الخريجين في الكلية وفي قسم العلوم السياسية.

**جدول رقم (10)**

**العلاقة بين خرِّيجي الكلية وخريجي قسم العلوم السياسية**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| م | العام الجامعي | خريجي الكلية | | خريجي قسم العلوم السياسية | | | |
| **العدد** | **الزيادة** | **النسبة المئوية%** | **العدد** | **الزيادة** | **النسبة المئوية%** |
| 1  2  3  4  5  6  7  8  9  10  11  12  13  14 | 1395/1396  1396/1397  1397/1398  1398/1399  1399/1400  1400/1401  1401/1402  1402/1403  1403/1404  1404/1405  1405/1406  1406/1407  1407/1408  1408/1409 | 176  184  180  243  306  343  269  247  307  411  548  594  353  324 | -  8  - 4  63  63  37  - 74  - 22  60  104  137  46  - 241  - 29 | -  5  - 2  35  26  12  - 22  - 8  24  34  33  5  - 41  - 8 | 37  38  32  37  40  51  - 51  28  51  74  86  129  74  38 | -  1  - 6  5  3  11  صفر  - 23  23  23  12  40  - 55  - 36 | -  3  - 16  16  8  28  صفر  - 45  82  45  16  47  - 43  - 49 |

المصدر: محاضِر مجلس الجامعة

نموذج أول دفعة من قسم العلوم السياسيَّة.

يتَّضِح من الجدول رقْم (10) أن هناك علاقة ارتباطيَّة بين خريجي الكلية وخرِّيجي قسم العلوم السياسية، فحين ارتفع عدد خريجي الكلية في عام 1398 - 1399هـ (1978 - 1979م) بنسبة 35% زادت نِسبة خريجي قسم السياسة بمُعدَّل 16%، وحين ارتفعَت نسبة الخرِّيجين في عام 1400 - 1401هـ (1980 - 1981م) 12% زادت نِسبة قسم العلوم السياسية بمعدل 28%، وحين زاد عدد الخرِّيجين في الأعوام 1403هـ (1983م)، 1404هـ (1984م)، 1405هـ (1985م)، 1406هـ (1986م) في الكلية بنسبة 24% و34%، و33%، و5% ارتفعت نسبة خريجي قِسم السياسة بمعدَّل 82%، و45%، و16%، 47%، وحين انخفَضَ مُعدَّل الخريجين في الكلية في عام 1407/1408هـ (1987 - 1988م) و1408/1409هـ (1988 - 1989م) بمعدَّل 41%، و8% انخفضَت نِسبة خرِّيجي قسم العلوم السياسية بمعدل 43% وهكذا.

وبحساب متوسِّط الطلبةِ الخريجين في أقسام الكليَّة المختلفة يتَّضِح أن مُتوسِّط الطلبة الخريجين في قسم العلوم السياسية قد بلَغ خلال السنوات محل الدراسة 54 خريجًا، ويأتي ترتيب القسم الرابع في الكلية من حيث عدد الخرِّيجين وهو مُعدَّل مُتوسِّط إذا ما قورِنَ بقِسم المحاسبة الذي يحتلُّ المركز الخامس بمُتوسِّط خريجين بلغ 51 خريجًا فقط رغم ارتفاع أعداد الطلاب المُقيَّدين في القسم في السنوات الأخيرة، ويُوضِّح الجدول رقم (11) مُتوسِّط الطلبة الخريجين في أقسام الكلية وترتيب الأقسام من حيث عدد الخرِّيجين:

**جدول رقم (11)**

**مُتوسِّط الطلبة الخرِّيجين في الكلية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| القسم | العدد | الترتيب |
| إدارة الأعمال  القانون  الإدارة العامة  العلوم السياسية  المحاسبة  الاقتصاد  الأساليب الكمية | 83  77  58  54  51  48  21 | 1  2  3  4  5  6  7 |
| متوسط مجموع الخريجين | **320** |  |

المصدر: مُشتَقٌّ من أعداد الخريجين في الأقسام من محاضِر مجلس الجامعة.

ويُلاحَظ من دراسة نسبة الخرِّيجين إلى المُتخصِّصين في أقسام الكلية أن النِّسبة قد بلغَت 42% لقسمي الاقتصاد وإدارة الأعمال، و30% لقسمَي العلوم السياسية والأساليب الكمية، و34% لقسم الإدارة العامة، و33% لقسم المُحاسبة، و31% لقسم القانون وأن مُتوسِّط مجموع الخرِّيجين في الكلية قد بلَغ 36% فقط، وهذه النِّسب جميعها مُنخفضة، وهي تدلُّ على أن هناك نسبة تَسرُّب مرتفعة جدًّا في الكلية، فعدد الخرِّيجين في أقسام الكلية لا يتَناسب مع عدد الطلاب المُتخصِّصين وهي ظاهرة تحتاج إلى دراسة مُستقلَّة لبيان أسباب تسرُّب الطلاب.

## الأداء الدراسي لطلاب العلوم السياسية بجامعة الملك سعود:

إلى أيِّ حدٍّ تطوَّر الأداء الدِّراسي لطلاب العلوم السياسية بجامعة الملك سعود مع تطوُّر المنهجيات المتتالية؟ هل أدَّتْ تلك المنهجيات إلى تحسُّن ملموسٍ في أداء الطلاب أم أنها لم تؤثِّر فيه؟ للإجابة على هذا السؤال أخذنا تقديرات خرِّيجي العلوم السياسية بجامعة الملك سعود خلال السنوات 1395هـ/1396هـ (1975 - 1976م) حتى 1408/1409هـ (1988 - 1989م) كمؤشِّرٍ لأداء الطلاب، ويَتضمَّن الجدول رقم (12) توزيع خريجي العلوم السياسيَّة خلال تلك الفترة وَفْقًا لتقديرات التخرُّج: مقبول، جيد، جيد جدًّا، وممتاز، كما يوضِّح الشكل رقم (4) منحنى تقديرات الخريجين المشار إليها في الجدول رقم (12).

**جدول رقم (12)**

**توزيع خريجي قسم العلوم السياسية سنويًّا**

**وفقًا لتقديراتهم**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الإجمالي | % | ممتاز | % | جيد جدًّا | % | جيد | % | مقبول | السنة |
| 37  38.  32  37  40  51  51  28  51  74  86  129  74  38 | 13.5  10.5  6  3  -  -  -  3.6  2  1.3  -  -  -  - | 5  4  2  1  صفر  صفر  صفر  1  1  1  صفر  صفر  صفر  صفر | 75.7  31.6  22  11  5  7.8  3.9  7.1  16  9.5  10  4.7  2.7  13.1 | 28  12  7  4  2  4  2  2  8  7  9  6  2  5 | 10.8  44.7  66  59  57.5  51  62.8  53.6  61  47.3  56  49.6  44.6  39.5 | 4  17  21  22  23  26  32  15  31  35  48  64  33  15 | -  13.2  6  27  37.0  41.2  33.3  35.7  21  41.9  34  45.7  52.7  47.4 | -  5  2  10  15  21  17  10  11  31  29  59  39  18 | 1395/1396  1396/1397  1397/1398  1398/1399  1399/1400  1400/1401  1401/1402  1402/1403  1403/1404  1404/1405  1405/1406  1406/1407  1407/1408  1408/1409 |

المصدر: محاضر مجلس الجامعة.

**شكل رقم (4)**

****

**منحنى معدلات الطلاب في قسم العلوم السياسية**

**ما الذي يمكن استخلاصه من الجدول رقم (12) والشكل رقم (4)؟**

من الملاحظ بصفة عامة أنه خلال تلك الفترة كانت الفئة التكرارية جيد هي الفئة الأعلى من حيث نصيبها من الخريجين في جميع السنَوات عدا عامَي 1407 و1409هـ (1987 و1989م)؛ حيث تغلَّبت الفئة التكرارية مقبول، وعام 1395 و1399هـ (1975 و1979م) حيث حازت الفئة التَّكرارية جيد جدًّا على 75.7% من إجمالي الخرِّيجين مقابل 10.8% لفئة جيد، ولذلك يُمكِن القول أن التوزيع العام للخرِّيجين طوال مُعظَم تلك الفترة كان توزيعًا تكراريًّا مُعتدلاً.

وإذا أخذْنا الفئتين التكراريتَين جيد جدًّا وممتاز كمؤشِّر على التفوُّق الدراسي للخريجين خلال فترات زمنية ثلاث (1395/1396هـ (1975 - 1976م) و1399/1400هـ (1979 - 1980م)، 1400/1401هـ (1980 - 1981م) 1405/1406هـ (1985 - 1986م)، 1405/1406هـ (1985 - 1986م) 1408/1409هـ (1988 - 1989م)، وهي فترات تتناسَب مع تطور المنهجيات في قسم العلوم السياسية لتوصلنا إلى نتائج هامة، مِن أهمِّ تلك النتائج أنه خلال الفترة الأولى كان متوسِّط نِسَب الخريجين الحاصلين على جيد جدًّا 29%، وعلى ممتاز 6.6%، أما خلال الفترة الثانية فقد هبطَت تلك النِّسَب بشكل واضح إلى 9% و1.2% على التوالي، وخلال الفترة الثالثة إلى 6.7%، وصفر% على التوالي، ويلخص الجدول رقم(13) تلك النتائج:

**جدول رقم (13)**

**توزيع خرِّيجي قسم العلوم السياسية**

**وفقًا للمنهجية والتقدير**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| التقدير | مقبول | | جيد% | | جيد جدًّا % | | ممتاز | | المجموع |
| المنهجية | **العدد** | **%** | **العدد** | **%** | **العدد** | **%** | **العدد** | **%** | **العام** |
| 95/1400  400/1405  405/1409 | 32  90  145 | 17  35  44 | 87  139  160 | 47  55  49 | 53  23  22 | 29  9  6.7 | 12  3  صفر | 6.6  1.2  - | 184  255  327 |
| المجموع | 267 | 35 | 386 | 50 | 98 | 13 | 15 | 2 | 766 |

ومنها يتَّضِح تدنِّي نِسب الفئتين التكراريتين جيد جدًّا، ومُمتاز بشكل واضِح، وتتأكَّد تلك النتيجة إذا قصرْنا التحليل على الطلاب الحاصلين على مرتبة الشرف الأولى ومرتبة الشرف الثانية.

فقد حصل 7 طلاب على مرتبة الشرف الأولى، و14 طالبًا على مرتبة الشرف الثانية عام 1395/1396هـ (1975 - 1976م)، ثم استمرَّ العدد في التدني ليَصِل إلى طالب واحد فقط يَحصل على مرتبة الشرف الأولى خلال الأعوام 1397هـ (1977م)، 1400هـ (1980م)، 1402هـ (1982م) وصِفر في بقية السنوات، كما انخفَض عدد الحاصلين على مرتبة الشرف الثانية إلى 7 عام 1396هـ (1976م)، ثم 1 في 1397هـ، 1398هـ، 1399هـ، 1400هـ (1977 - 1978 - 1979 - 1980م)، ثم 2 عام 1403هـ (1983م)، وواحد عام 1404هـ (1984م)، و1408هـ (1988م) وصِفر في بقية السنوات.

## تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس:

شهِد قِسم العلوم السياسيَّة تَطوُّرًا ملحوظًا في أعداد أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة محل الدراسة؛ فقد زاد عدد أعضاء هيئة التدريس من 4 عام 1394هـ (1974م) ليَصِل إلى 16 عضوًا عام 1409هـ (1989م)، ويوضِّح الجدول رقم (14) تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية:

**جدول رقم (14)**

**أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس**

**بقسم العلوم السياسية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنة | عدد الطلاب | عدد أعضاء هيئة التدريس | نسبة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس |
| 1394  1395  1396  1397  1398  1399  1400  1401  1402  1403  1404  1405  1406  1407  1408  1409 | 97  171  127  164  193  195  158  210  203  146  204  181  310  309  139  132 | 4  5  7  8  5  5  8  12  12  14  15  14  15  16  16  16 | 24.3%  34.2%  18.1%  20.5%  38.6%  39.0%  19.7%  17.5%  16.9%  10.4%  13.6%  12.9%  20.6%  19.3%  8.7%  8.3% |

يتَّضِح من الجدول رقم 14 أن قسم العلوم السياسية قد شَهِد زيادةً مُضطردة في عددِ أعضاء هيئة التدريس ما عدا عام 1398هـ (1978م)؛ حيث يشير الجدول إلى انخِفاض العدد عن العام السابق له؛ حيث انخفَض عدد أعضاء هيئة التدريس إلى 5 أعضاء من 8 في العام السابق له، أما في السنوات اللاحقة فقد استمرَّ العدد في الارتفاع وحصَلت قفزة في العدد في عام 1401هـ (1981م)؛ حيث ارتفع عدد الأعضاء من 8 في عام 1400هـ (1980م) إلى 12 ثم تَزايد العدد بعد ذلك بمعدَّل أستاذ واحد ثم استقر َّالعدد دون تغيير، ويرتبِط تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس بالقسم بالتطور في منهجيات المواد المطروحة وزيادة عددها، مما أدَّى إلى التركيز على الابتعاث لسدِّ العجز في الكوادر العِلمية المؤهَّلة، وقد بلَغ عدد المُبتعَثين من عام 1392/1393هـ (1972 - 1973م) وإلى عام 1406/1407هـ (1986 - 1987م) 35 تخرَّج منهم 10 ولا زال هناك 16 مبتعثًا في الخارج، في حين ترك العمل 9 توجَّه 6 منهم للقِطاع الحكومي و3 للقطاع الخاص، وقد بلغ متوسط معدَّل النمو السنوي للأساتذة خلال الفترة محل البحث 9.6% وهو معدل مرتفع مقارنة بمُتوسِّط مُعدَّل النمو السنوي للطلاب والذي بلغ 1.4% فقط.

وقد ظلَّ عدد أعضاء هيئة التدريس مُنخفضًا نسبيًّا منذ عام 1394هـ (1974م) وحتى عام 1400هـ (1980م)؛ حيث تراوح العدد بين 4 و8 أعضاء بمعدل 6 أساتذة في القسم طوال تلك الفترة، وقد أثَّر انخِفاض عدد أعضاء هيئة التدريس على نسبة الطلاب للأساتذة في القسم كما يتَّضِح من الشكل رقم (5)، والخاص بدراسة نِسبة الطلاب للأساتذة في القسم.

**شكل رقم (5)**

**نسبة الطلبة للأساتذة في قسم العلوم السياسية**

يُلاحظ من الشكل أن نسبة الطلبة إلى الأساتذة قد بلغت 24 طالبًا لكل أستاذ في عام 1394هـ (1974م) ثم ارتفعت إلى 34 طالبًا لكل أستاذ في عام 1395هـ (1975م) لزيادة عدد الطلاب في تلك السنة، ثم انخفَضت لتدني أعداد الطلاب في عام 1396هـ (1976م) ولزيادة عدد الأساتذة من 5 عام 1395هـ (1975م) إلى 7، وقد بلغَت نسبة الطلاب للأستاذ أعلى معدَّل لها في عامي 1398هـ (1978م) و1399هـ (1979م)؛ حيث بلغَت 38.6 و39 طالبًا لكل أستاذ لارتفاع أعداد الطلاب إلى 193 و195 طالبًا على التوالي.

ويتَّضح من الجدول رقم (14) والشكل رقم (5) أن متوسِّط نسبة الطلبة إلى الأساتذة قد بلَغَ خلال السنوات محل الدراسة 20.2 طالبًا لكل أستاذ، ويوضِّح الجدول العلاقة بين الأساتذة والطلبة؛ فقد أدى تناقُص عدد الطلاب في عام 1396هـ (1976م) إلى 127 طالبًا وتزايد عدد أعضاء هيئة التدريس إلى 7 إلى خفْضِ نسبة الطلبة إلى الأستاذ الواحد إلى 18.1 بعد أن كانت في عام 1395هـ (1975م) 34.2 طالبًا للأستاذ، وحين ارتفع عدد الطلاب في عامي 1401هـ (1981م) و1402هـ (1982م) وارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس إلى 12 انخفَضَت نسبة الطلبة إلى الأستاذ إلى 17.5 و16.9 طالبًا لكل أُستاذ.

ويُعَدُّ انخفاض عدد الطلاب لكل أستاذ، والذي بلغ عام (1409هـ - 1989م) 8.3 طالبًا لكل أستاذ، مؤشرًا إيجابيًّا يُسهِّل العملية التعليمية والاتصال بين الطالب والأستاذ، وربما يُغيِّر من طريقة التدريس الإلقائية بالاعتماد على المناقشة والحوار، مما يفتَح مجالاً أكبر لمشاركة الطلاب في المحاضَرات وحصول تغيير نوعي في مستوى أداء الطلاب في القِسم.

عرضْنا في الأجزاء السالفة تطور تقديرات الطلاب في المنهجيات المتعاقِبة، واتَّضح لنا اتجاه هذه التقديرات نحو التدني، كما عرضْنا تطوُّر عدد أعضاء هيئة التدريس، وتطور نسبة الطلاب إلى الأساتذة، وتبيَّن لنا الارتفاع المُتواصِل في عدد الأساتذة والتحسُّن المستمر في نِسبة الطلاب إلى الأساتذة.

تبدو هذه النتائج مُحيِّرةً إلى حد كبير، فمع تطور المنهجيات كان مِن المُتصوَّر أن يتحسَّن أداء طلاب العلوم السياسية، كذلك، فمع تحسُّن نسبة الطلاب إلى الأساتذة كان من المفترض أيضًا أن يتحسَّن هذا الأداء، ولكن تأتي المفارقة مِن أن التحسُّن في المنهجيات وفي نسب الطلاب إلى الأساتذة قد صحبه في الوقت ذاته تدني في مُعدَّلات أداء الطلاب.

كيف نُفسِّر تلك الظاهرة المُحيِّرة؟

الواقع أنه ليست لدينا إجابة سهلة على هذا السؤال، ولكن يُمكِن تفسير هذه الظاهرة في ضوء العوامل التالية:

أولاً: أن المنهجيات المتتالية التي أُدخِلت في قسم العلوم السياسية قد جاءت بمُقرَّرات دراسية جديدة كما صحبَها إدخال نظريات ومناهج مُستَحدثة في العلوم السياسية لم تكن مألوفة للطلاب، وخاصة أن بَدء منهجيَّة معيَّنة لم يكن يعني نهاية المنهجيَّة السابقة تمامًا، بل إن المنهجية القديمة تَستمرُّ وتُطبَّق على الطلاب الذين بدؤوا حياتهم الدراسية بها، بيد أن إدخال المنهجية الجديدة لا بدَّ وأن يُؤثِّر على طُرق تدريس مُقرَّرات المنهجية القديمة، ومِن ثم بدأ الطلاب يتعرَّضون لمناهج ونظريات لم يتهيَّؤوا لها في بداية حياتهم الدراسية، مما أدى إلى هبوطٍ في مُستواهم الأكاديمي.

ثانيًا: إن زيادة أعضاء هيئة التدريس ربما لا تؤدِّي بالضرورة إلى تحسين أداء الطلاب؛ فالافتراض المنطقي هو أنه كلما زاد أعضاء هيئة التدريس- وبالتالي تحسَّنت النسبة بين الأعضاء والطلاب - كلما ازداد الأعضاء اقترابًا من الطلاب، وبالتالي تحسَّن أداء الطلاب، ولكن من ناحية أخرى، فإن زيادة أعضاء هيئة التدريس كان مصدرها عودة المُبتعثين أي تعيين أعضاء هيئة تدريس جُدُد، ومن المعتاد أن يكون أعضاء هيئة التدريس في بداية حياتهم التدريسية مُتشدِّدين في إعطاء الدرجات أكثر مِن أعضاء هيئة التدريس القُدامى.

ثالثًا: هناك سبب آخر يتعلَّق بتطور المجتمع السعودي خلال العشرين سنة الأخيرة، فخلال الطفرة الاقتصادية في فترة السبعينات، وإدخال برامج مُتعدِّدة للتنمية الاقتصادية، زادت الحاجة إلى المزيد من الخريجين لشُغل الوظائف المُتاحة في الدولة والقطاع الخاص؛ ولذلك كان هناك اتجاه نحو التساهُل في تخريج الطلاب تلبيةً لحاجات التنمية، أما في خلال الثمانينات قد حدَث نوعٌ من التشبُّع في الوظائف، وقلَّ الطلب على الخرِّيجين، وبالتالي لم تعد هناك حاجة إلى هذا التساهل مما أدى إلى هبوط في مُعدَّلات نجاح الطلاب.

رابعًا: وهناك أخيرًا سبب رابع يتعلَّق بطبيعة التكوين العلمي للطلاب الآتين إلى الجامعة من مرحلة التعليم الثانوي، فالملاحظ أن المستوى العِلمي لطلاب التعليم الثانوي قد انخفَضَ بشكل ملحوظ، وقد انعكس ذلك سلبًا على قدرة الطلاب على التحصيل العِلمي الجيد فدفَع مُعدَّلاتهم إلى الأدنى، وهذه ظاهرة تَستحِقُّ الدراسة على مستوى الجامعات للوقوف على مستوى أداء الطلاب بها وربطه بتحصيلهم الثانوي، ويلاحظ مثلاً، بالنسبة لخريجي قسم العلوم السياسية أن هناك تدني في أداء الطلاب متمثلاً في تقديراتهم، فارتفاع تقديرات الطلبة الحاصلين على تقدير مقبول ربما يُعزى إلى ضعف الحصيلة العِلمية في الثانوية العامة.

## البحوث الأكاديمية في علم السياسة في جامعة الملك سعود:

سنُلقي الضوء في هذا الجزء على حركة التأليف العِلمي في ميدان علم السياسَة في جامعة الملك سعود، ونَقصِد بالتأليف العِلمي المؤلَّفات الدراسية وغير الدراسية التي نشَرَها أعضاء هيئة التدريس في قِسم العلوم السياسية سواء في إطار الجامعة أو للتدريس في الجامعة.

ويشمَلُ ذلك نوعين مِن البحوث:

أولاً: الكتب التي أُلِّفت بهدف استِعمالها للتدريس في مرحلة البكالوريوس سواء نُشِرت داخل أو خارج الجامِعة.

ثانيًا: البحوث التي نشَرها أعضاء هيئة التدريس في إطار مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية أو في مجلة العلوم الإدارية على أساس أن تلك البحوث هي التي تعكس حركة البحث العلمي والتأليف "داخل" جامعة الملك سعود.

وبذلك، فقد استبعدنا الكتب التي لم تُنشَر بهدف استعمالها للتدريس، والبحوث التي نشَرها أعضاء هيئة التدريس خارج إطار الجامِعة؛ وذلك لصعوبة حصرها، وتشمل القائمة أيضًا الكتب التي قام أعضاء هيئة التدريس بترجمتها بهدف استعمالها للتدريس في القسم، ويتضمَّن الجدول رقم 15 ثبتًا بهذه المؤلَّفات والترجمات.

**جدول رقم (15)**

**الأعمال الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية**

**بجامعة الملك سعود**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| اسم المنشور | الناشر | السنة | ملاحظات |
| 1- مفهوم التكامُل السياسي بين الانتِظام والتنظيم.  2- التطورات الأخيرة في السياسة الأمريكية في ضوء الحرب الفيتنامية.  3- حدود إمكانيات سلاح البترول: تقييم القوة البترولية العربية.  4- العلاقات الدولية.  5- الصفوة الحاكمة: دورها ونماذجها.  6- مبادئ السياسة.  7- الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق.  8- السياسة الخارجية اليمنية في العهد الجمهوري.  9- السياسة الخارجية السعودية.  10- تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسية.  11- أزمة المديونية الدولية: حالة أمريكا اللاتينية.  12- العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار.  13- Rural Development in Saudi Arabia: Policies and Programs.  14- مؤتمرات القمة ومنظمة التحرير الفلسطينية.  15- الموضوعية والموضوعية المعاصرة ومنهجية علوم الاجتماع: بحث في جذور التبعية الإيديولوجية.  16- تفسير السياسة الخارجية.  17- نقد المنهج التوفيقي لدراسة نظام الحكم الإسلامي.  18- الإسلام في دساتير الدول الإسلامية.  19- الإستراتيجية الدولية وإستراتيجية الأمن الوطني السعودي.  20- منظمة المؤتمر الإسلامي.  21- العلاقات بين الدول الإسلامية. | مجلة كلية العلوم الإدارية، 4.  مجلة كلية العلوم الإدارية، 5.  مجلة كلية العلوم الإدارية، 6. جدة، تهامة.  مجلة كلية العلوم الإدارية، 10، عمان، دار الكرمل.  الرياض، مركز البحوث.  الرياض، مركز البحوث.  الرياض، الفرزدق.  مجلة كلية العلوم الإدارية، 12/1  مجلة كلية العلوم الإدارية، 12/2.  الرياض.  الرياض، مركز البحوث  مجلة كلية العلوم الإدارية، 13/3.  الرياض، مركز البحوث  الرياض، جامعة الملك سعود  مجلة كلية العلوم الإدارية 1، 2  الرياض، مركز البحوث  الرياض، الفرزدق  الرياض، الفرزدق  الرياض، جامعة الملك سعود | 1975/1976م  1976/1977م  1978م  1984م  1985م  1985م  1986م  1986م  1987م  1987م  1987م  1987م  1987م  1988م  1988م  1989م  1989م  1989م  1989م  1990  تحت النشر | تأليف  تأليف  تأليف  ترجمة  تأليف  تأليف  تأليف  تأليف  تأليف  تأليف  تأليف  تأليف  تأليف  تأليف  تأليف  ترجمة  تأليف  تأليف  تأليف  ترجمة  تأليف |

يتَّضح من الجدول رقم (15) أن الأعمال الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود بلغَتْ 21 عملاً، كذلك يتَّضح مِن الجدول أن حركة البحث العِلمي في ميدان علم السياسية بجامعة الملك سعود قد شهدت طفرةً واضِحة في فترة الثمانينات مقارنةً بفترة السبعينات، فبينما لم يتمَّ خلال الفترة الأولى سوى ثلاث بحوث فإن الفَترة الثانية شَهِدت نشر 18 عملاً بحثيًّا، ويَرجِع ذلك إلى تخرُّج جيل جديد مِن الأساتذة خلال تلك الفترة ممَّا أعطى حركة البحث العِلمي دفعة جيدة اعتبارًا مِن مُنتصَف الثمانينات، حتى إننا نُلاحِظ أن عدد البحوث التي نُشِرت خلال خمس سنوات (1985 - 1989م) يَبلُغ ستة أمثال ما نُشِر خلال السنوات العشر السابقة (1975 - 1984م).

من ناحية ثانية، فإن ثلاثة أعمال فقط مِن بين الأعمال الواردة في الجدول رقم 15 تُعتبَر أعمالاً مترجمة، من مُقابل 18 عملاً أكاديميًّا مؤلفًا، والأعمال المُترجَمة بالتحديد هي ثلاثة كتب: العلاقات الدولية لجوزيف فرانكل، وتفسير السياسة الخارجية للويد جنسن، ومُنظَّمة المؤتمر الإسلامي لعبدالله الأحسن، وهي تُشكِّل 43% من الكتب المنشورة؛ إذ إن هناك أربعة كتب أخرى مؤلفة هي: مبادئ السياسية، والسياسة الخارجية السعودية، والإستراتيجية الدولية، والعلاقات بين الدول الإسلامية.

وكل هذه الكتب ألفت أو ترجمت لاستخدامها في التدريس في مرحلة البكالوريوس في الجامعة.

من ناحية أخرى، يُمكِن تقسيم تلك الأعمال الأكاديمية حسب حقول التخصُّص في العلوم السياسية على النحو التالي:

**جدول رقم (16)**

**توزيع الأعمال الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس**

**حسب حقول التخصُّص**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الحقل | العدد | النسبة % |
| العلاقات الدولية  الدراسات الوطنية  الفكر السياسي  الدراسات الإقليمية  الأنظمة المقارنة  الدراسات الإسلامية | 8  3  2  3  3  3 | 38.1%  14.3%  9.5%  9.5%  14.3%  14.3% |
| المجموع | **21** |  |

يتَّضح من الجدول رقم 16 أن حقل العلاقات الدولية يَستأثِر بالنسبة الأكبر من الأعمال الأكاديمية في العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، وذلك بنسبة 38.1%، وتشترك الدراسات الوطنية، والأنظمة المقارنة، والدراسات الإسلامية في المرتبة الثانية بنِسبة 14.3%، وتأتي الدراسات الوطنية والفِكر السياسي في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة 9.5% لكل منهما، معنى ذلك أن حقل العلاقات الدولية لا يُسيطِر فقط على المقررات الدراسية في العلوم السياسيَّة في الجامعة ولكن يُهيمِن أيضًا على مضمون الأعمال الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالقِسم.

أَضِف إلى ذلك أنه رغم تدني عدد الساعات التدريسيَّة المُخصَّصة لحقلي الدراسات الإسلامية والأنظمة المقارنة، إلا أن نصيبها من الأعمال الأكاديمية مُرتفِع نسبيًّا مقارنةً بالدراسات الوطنية والفِكر السياسي، ويرجع ذلك إلى الاهتمام المتزايد من بعض أعضاء هيئة التدريس بهذين الحقلين، وبالذات في ميدان الدراسات الإسلامية، أضف إلى ذلك أن ميدان الفكر السياسي بطبيعته من الميادين التي يَصعُب تقديم مساهمةٍ أصيلة فيها.

ولكن ماذا عن المناهج العِلميَّة المُستَخدَمة في تلك الأعمال الأكاديميَّة؟

توضِّح قراءة الأعمال الأكاديمية الواردة بالجدول رقم 15 أن المناهج المطبَّقة فيها لا تَخرُج عن المناهج التي أشرنا إليها عند تحليل المدارِس الفكرية المُستَخدمة في تدريس علم السياسة بالجامعة، وهي بالتحديد المناهج الوصفية، والقانونية، والواقعية، فالمناهج السلوكية لم تُستَخدم في أي من تلك الأعمال، ومِن ثم سيطرَ على تلك الأعمال الأكاديمية المناهجُ التقليدية القائمة بالأساس على وصْفِ الظاهرة محل البحث، وإلى حدٍّ ما التقدُّم نحو تحديد المتغيرات المؤثِّرة في كينونتها، وقليل من تلك الأعمال هو الذي حاول أن يقدِّم رؤية نقدية للظاهِرة أو الموضوع محل البحث، ومنها دراستي "الموضوعية"، "ونقد المنهج التوفيقي"، فقد حاولت الدراسة الأولى إثبات خرافة فكرة الحياد الأكاديمي، وحاولت الدِّراسة الثانية تقديم رؤية شرعيَّة لنِظام الحكم في الإسلام وانتقاد المناهِج التوفيقية.

وربما يتبادَر إلى ذهنِ القارئ أن الأعمال الأكاديمية المُشار إليها في الجدول رقم 15 هي وحدَها التي استُعمِلت للتدريس في مرحلة البكالوريوس، ولكن الواقع أن قسم العُلوم السياسية بجامعة الملك سعود يَعتمِد إلى حد كبير على مؤلَّفات خارجية أخرى يقوم القِسم بطلبِها من خلال "مركز توزيع الكتب" بالجامِعة.

ففي خلال الفترة من 1399هـ (1979م) حتى 1409 - 1410هـ (1989 - 1990م) طلب القسم 368 كتابًا مؤلَّفًا، و60 كتابًا مُترجمًا[[15]](#footnote-15)، وخلال الفترة 1399/1400هـ (1979 - 1980م) وحتى 1404 - 1405هـ (1984 - 1985م) بلَغَ عدد الكتب المؤلَّفة المطلوبة 185 كتابًا، بينما بلغ عدد الكتب المُترجَمة المطلوبة 26 كتابًا، أما خلال الفترة من 1405 - 1406هـ (1985 - 1986م) حتى 1409 - 1410هـ (1989 - 1990م)، فقد بلَغ عدد الكتب المؤلَّفة 183، بينما بلَغ عدد الكتب المُترجَمة المطلوبة 34 كتابًا.

معنى ذلك أن عدد الكتب الخارجية المطلوبة خلال الفترتين السالفتَين قد ظل ثابتًا نسبيًّا، ممَّا يدلُّ على أن القسم لم يَصِل إلى مرحلة الاكتفاء من ناحية التأليف والترجمة العِلميَّة داخل القسم ذاته.

# **الخاتمة**

ما الذين يُمكن استِخلاصه من التحليلات السالفة بالنسبة لوضع علم السياسة في جامعة الملك سعود؟ وما هي دلالات ذلك كله بالنِّسبة لتدريس عِلم السياسة في الجامِعات العربية؟

لقد بدأنا هذا البحث بمُحاولة توصيفِ نشأة وتطوُّر وخصائص تدريس علم السياسة بجامعة الملك سعود، وانطلَقْنا من فرضية العلاقة الوثيقة بين علم السياسة والبيئة الاجتماعية التي يَنمو فيها مُحاوِلين معرفة إلى أي حدٍّ اكتسَب هذا العلم خصوصيات مُعيَّنة من تدريسه في البيئة السعودية، وما هي المشكلات الأساسية التي يُواجِهها هذا العلم في المستقبَل.

أوضحْنا أن عِلمَ السياسة أُدخِل في جامعة الملك سعود منذ حوالي ثلاثين عامًا، وبالتحديد عام 1379/1380هـ (1959 - 1960م)، وأن الأوضاع التنظيميَّة لهذا العلم قد تغيَّرت حتى استقرَّت الآن على شُعبة مستقلة تمنَح درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، كما أن الأوضاع المنهجية لهذا العلم قد تطوَّرت؛ بحيث إن منهجية تدريس هذا العلم تتغيَّر دوريًّا كل خمس سنوات، وأشرْنا كذلك إلى تزايد ثراء المنهجيات المتعاقِبة، بمعنى تزايد أعداد مواد علم السياسة المطروحة في تلك المنهجيات مع تطوُّرها الزمني، ورُغم تعاقب المنهجيات فقد اشتركت في عدة خصائص أهمها طغيان حقل العلاقات الدولية، وارتفاع نسبة المواد الإجبارية رغم إدخال نظام الساعات الاختيارية، وفي هذا الصدد أوضَح التحليل المقارن أن جامعة الملك سعود لا تَختلِف كثيرًا عن غيرها من الجامعات العربية في التركيز على حقل العلاقات الدولية، وقد اتَّضح كذلك محدودية المواد الدراسية ذات الطابَع الإسلامي من بين المواد الإجباريَّة المطروحة، فهي لا تُشكِّل فقط نسبةً محدودة بالمقارنة بما تَعرِضه جامعة الملك سعود من مواد دراسية في العلوم السياسية، ولكن أيضًا بما تَعرِضه جامعات عربية أخرى، وهذه نتيجة لا تتَّسق مع الفرضية الأساسية التي أشرنا إلينا في مطلع هذا البحث، فعِلم السياسة في جامعة الملك سعود لم يَكتسِب بعْدُ خصائصَ إسلامية تُميِّزه عن غيره في الجامعات الأخرى، ونعتقِد أن هذا العلم ما زال بحاجة إلى مزيد من التأصيل الإسلامي، بمعنى إدخال مزيد من المواد الإجبارية ذات الطابَع الإسلامي، لكي يُمكن القول بحق أن جامعة الملك سعود تُسهِم في تطوير الملامح الرئيسية "لعِلم سياسة إسلامي".

من ناحية أخرى، فإنه من ناحية المنهج ما زال علم السياسة في جامعة الملك سعود يمرُّ بالمرحلة التقليدية؛ حيث تُسيطِر على تدريسه وعلى المؤلَّفات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المناهج القانونية والوصفيَّة والواقعية، بيد أنه يمكن رصْد تطور بطيء نحو الدخول في المرحلة السلوكية.

ومن المعروف أن عِلم السياسة بصفة عامة يمرُّ بمرحلة انخفاض الطلب عليه في الجامعات المختلفة، وهو ما يُعبَّر عنه بأزمة "الإقبال المتناقِص" على هذا العلم الناشئ عن محدودية فرص التوظُّف للمُتخصِّصين في علم السياسة، وقد رأينا أن الطلب على علم السياسة بجامعة الملك سعود لم يشهد هذه الأزمة إلا اعتبارًا من عام 1408هـ (1988م) حين هبَطَت نسبة الطلاب المتخصِّصين بمعدل 55% عن العام السابق له.

مِن ناحية ثالثة، فقد تبيَّن لنا التزايُد المُضطرِد في عدد أعضاء هيئة التدريس والتحسُّن المُستمر في نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب؛ بحيث وصلَت النسبة عام 1409هـ (1989م) إلى أستاذ لكل 8 طلاب تقريبًا، ورغم ذلك فقد تبيَّن أن هناك تدهورًا موازيًا في معدلات أداء الطلاب مقاسةً بتقديرات التخرُّج، والتي توضِّح تضاؤل نسبة المُتفوِّقين بشكل مضطرد، وقد اتَّضَح أن هذا التناقض بين تحسُّن البيئة التعليمية من ناحية وتدهور الأداء الدراسي من ناحية أخرى إنما يَرجِع إلى طبيعة المرحلة التي يمرُّ بها علم السياسة في جامعة الملك سعود، فهذا العلم ما زال في مرحلة انتقال وتحوُّل بين منهجيات مُتعاقِبة وتغيُّر مُستمر في تركيبة أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى التحوُّلات الاجتماعية في المجتمع السعودي ذاته.

إن هذه النتائج تُجسِّد إلى حدٍّ كبير المشكلات التي يمرُّ بها علم السياسة في الجامعات العربية، وأوَّل هذه المشكلات تتعلَّق بخصوصيَّة هذا العلم في بيئة عربية إسلامية، ونقصد بالتحديد كيف يمكن التوفيق بين "وحدة المنهَج" في دراسة علم السياسة من ناحية، وبين الطابع الخصوصي الذي يَجِب أن يَكتسبه العلم طبقًا للبيئة التي يدرس فيها، أما ثاني هذه المشكلات فتَرتبِط بتطوير المناهج المُستَخدمة في تدريس علم السياسة في الجامعات العربية، كيف يُمكِن تطوير تلك المناهج بحيث توظِّف مناهج أكثر اقترابًا من الواقع الفِعلي للمُجتَمعات العربية، خاصة أنه ما زال يسيطر على دارس علم السياسية العربي تصوُّرٌ مؤداه أن دراسة علم السياسية لا تعدو كونها تأملات عقلية ذاتية مجرَّدة، وثالث هذه المشكلات يتعلَّق بعدم وضوح المجالات "الوظيفيَّة" لعِلْم السياسة في المُجتمَعات العربية، ونَقصِد بذلك عدم تحديد الوظائف التي تتطلَّب تأهيلاً مهنيًّا خاصًّا في علم السياسة، فلا توجَد وظائف في المجتمعات العربية تقريبًا تتطلَّب درجة مهنية في العلوم السياسية ممَّا يؤدِّي إلى تناقُص الإقبال على هذا العلم، وبالتالي تدنِّي معنويات دارسيه وانصرافهم إلى البحث عن مجالات مهنية توفِّر فرصًا وظيفيَّة أفضل؟

1. () إيناس المهدي، تطور تدريس العلوم السياسية في مصر منذ سنة 1937 حتى 1987، بحث مقدم إلى مؤتمر تدريس العلوم السياسية في مصر وتطويرها، 25/26 فبراير سنة 1989م. [↑](#footnote-ref-1)
2. () راجع في نظرة عامة على تطور علم السياسة في الجامعة العربية عموماً.

   Ali Dessouki, "political Science in the Arab Countries: Some Preliminary observations", Participation (IPSA), 5 (1), Jan, 1981, pp. 14-15. [↑](#footnote-ref-2)
3. () راجع في تفاصيل هذه الاعتراضات، محاضر جلسات كلية التجارة، جامعة الرياض في 13/1/1392هـ (28/2/1972)، 9/4/1392هـ (22/5/1972م). ويلاحظ أن من بين أشد المعترضين على اسم شعبة الدراسات السياسية والدولية الدكتور/ منصور التركي، مدير جامعة الملك سعود فيما بعد وأستاذ الاقتصاد، والدكتور أسامة عبد الرحمن – أستاذ الإدارة العامة وعميد كلية الدراسات العليا فيما بعد. [↑](#footnote-ref-3)
4. () راجع دليل كلية التجارة، جامعة الرياض، 1389/1390. [↑](#footnote-ref-4)
5. () راجع دليل كلية التجارة، جامعة الرياض، 1394/1395، 1974/1975م. [↑](#footnote-ref-5)
6. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-6)
7. () دليل كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 1400/1401هـ. [↑](#footnote-ref-7)
8. () دليل كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 1404/1405هـ. [↑](#footnote-ref-8)
9. () راجع في ذلك عن العلاقة بين علم السياسة والإدارة العامة في الجامعات العربية، السيد غانم، «دراسة الإدارة العامة في الوطن العربي: الاتجاهات والمضاعفات». بحث مقدم إلى مؤتمر تدريس العلوم السياسية في مصر وتطويرها، 1989م. [↑](#footnote-ref-9)
10. () تم اختيار هذه الجامعات لاعتبارات عملية تتعلق أساساً بتوفير المعلومات لدينا عنها. وقد حاولنا الحصول على معلومات مشابهة عن باقي الجامعات العربية، ولكنها لم تتح لنا، فاقتصر التحليل على الجامعات السالفة. [↑](#footnote-ref-10)
11. () Paul Navarroo, F. Alvarez & L. karp, "The Teachinq of political science in Developing Countries," International Social Science Journal, 30 (1), 1978, p. 167. [↑](#footnote-ref-11)
12. () لمزيد من التفصيلات راجع:

    سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، التجديد والواقع العربي المعاصر: رؤية إسلامية، (القاهرة: النهضة المصرية، 1989)، ص22-23.

    محمد السيد سليم، «الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية» المستقبل العربي، (بيروت) ، نوفمبر 1982، ص93-104.الدين عبدالفتاح إسماعيل، التجديد والواقع العربي المعاصر: رؤية إسلامية، (القاهرة: النهضة المصرية، 1989)، ص22-23.ة. وأستاذا لإقتس [↑](#footnote-ref-12)
13. () محمد أحمد مفتي، «المنهجية السياسية الغربية. تحليل نقدي» مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، صيف 1987م، ص69-76. [↑](#footnote-ref-13)
14. () «الدورة المكثفة) هي عبارة عن برنامج تمهيدي للطلاب الجدد المقبولين بكلية العلوم الإدارية يتضمن برنامج لدراسة اللغة الإنجليزية والأساليب الإحصائية والكمية، ومدة هذا البرنامج فصل دراسي واحد، ولا يحق للطالب أن يسجل في مواد المبادئ أو يتخصص إلا بعد اجتياز البرنامج. وقد أدخلت الدورة المكثفة في عام 1405هـ (1985م). [↑](#footnote-ref-14)
15. تجدر الإشارة إلى أن هذين الرقمين يتضمنان أسماء بعض الكتب التي تكرر طلبها من أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة المشار إليها، ونقصد بذلك أن يتكرر طلب الكتاب ذاته أكثر من مرة. [↑](#footnote-ref-15)